المسئولية المجتمعية .. وتعميم التجربة فى مصر

د.م شريف الجبلي

أصبح تطبيق مبادئ المسئولية المجتمعية للمنشآت الصناعية والشركات مطلبا ملحا على مستوى العالم، حيث قامت العديد من دول العالم ببناء قدرات منشآتهم المختلفة فى مجال المسئولية المجتمعية بهدف تحسين ظروف المجتمع اجتماعيا واقتصاديا، وأيضا توعية تلك المنشآت بالعوائد الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لتنفيذ برامج المسئولية المجتمعية، الى جانب عملها فى بيئة أفضل.

ان مفهوم المسئولية الاجتماعية للمنشآت الصناعية والشركات من المفاهيم التى انتشرت بقوة فى مصر فى الفترة الأخيرة، ولا يزال أمامنا الكثير من أجل تطبيقه ونشره فى المجتمع.

ان التزام المنشآت الصناعية والشركات بتطبيق برامج المسئولية المجتمعية لن يعود بالنفع فقط عمل تلك المنشآت، بل أيضا على المجتمع ككل انطلاقا من أن استدامة الأعمال واستدامة المجتمعات يتدخلان ويرتبطان ببعضهما البعض بشكل مباشر.

ومن هنا أدعو كافة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة أن تشارك فى تلك المبادرة، وأن تبذل جهدا أكبر فى مجال المسئولية المجتمعية من خلال مشروعات التنمية المستدامة.. فهناك العديد من النماذج المشرفة لشركات ومصانع قامت بمسئوليتها المجتمعية وساهمت بشكل ايجابي على تنمية المجتمع المحيط صحيا وبيئيا وتعليميا واجتماعيا، بالإضافة إلى تحسين تلك المنشآت للظروف المعيشية للعاملين وأسرهم.

اننى على ثقة من تفهم المستثمرين وأصحاب العمل بأهمية الانضمام لتلك المبادرة، وأن تشارك مؤسسات الدولة على نشر هذا الفكر وتعميم تلك التجربة على المنشآت الحكومية والخاصة، تحقيقا للتنمية المستدامة وتحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية وأخلاقية لكل من طرفى المعادلة "المنشآت الصناعية والشركات والمجتمع".

دكتور خالد فهمى للصناعة والبيئة:

حزم تمويلية لتوفيق أوضاع الصناعة مع البيئية من مشروعات الحد من التلوث الصناعى

بالرغم من أن الصناعة نشاط رئيسى تدعمه الحكومات ضمن استراتيجيات التنمية التى تعتمدها، وعلى الرغم من أن التنمية الصناعية هى أحد المفاتيح الهامة لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، الا أن العلاقة بينها وبين البيئة والمجتمع يشوبها العديد من علامات الاستفهام.

وتحاول مجلة الصناعة والبيئة فتح هذا الملف مع المسئول الأول عن شئون البيئة فى مصر الدكتور خالد فهمى للتعرف على القضايا الساخنة بين الصناعة والبيئة، والذى يسعي جاهدا لدفع العمل البيئي واستكمال المشروعات التي بدأها الوزراء السابقون لتتوافق الصناعة مع البيئة.. وأعلن الوزير انه يهدف الي مشاركة رجال الصناعة واتحاد الصناعات المصرية في تنفيذ مشروعات البيئة وتشجيع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني الي جانب الحكومة وانتهاج فكر المشاركة بين الجميع.

حاورت الصناعة والبيئة الوزير حول قضايا الصناعة والبيئة وأولويات العمل فى هذا الملف للوصول بها الى بر الأمان وتشجيع الاستثمار بما لا يضر بالمجتمع والبيئة.

الصناعة والبيئة: ما هى الإجراءات التى يتم اتخاذها مع الصناعات الملوثة ؟

الوزير: يتم التفتيش على المنشآت لمطابقتها بأحكام قانون البيئة ٤لسنة٩٤ والمعدل ٩لسنة٢٠٠٩ للتأكد من حفاظ المنشأة على المعايير والاشتراطات البيئية بمشاركة المعامل المركزية أو الفرعية إعمالا لأحكام المادة ٣٢ من القانون والمادة ١٨,١٧ من اللائحة التنفيذية لذات القانون وفى حالة مخالفة المنشأة يتم :

١-استدعاء مسئول الإدارة البيئية بالمنشأة وإلزامه بتقديم خطة لتوفيق أوضاعه البيئية وإزالة المخالفات من خلال برنامج زمنى محدد يتم مناقشته مع الإدارة المختصة بالالتزام البيئى سواء مركزيا أو بالأفرع الإقليمية ثم اعتماد هذه الخطة من الرئيس التنفيذى للجهاز على أن يتم متابعتها حتى الانتهاء من جميع بنود الخطة ويتم عرض الموقف بعد المتابعة على الرئيس التنفيذى سواء بالتوافق البيئى أو بعدم التوافق أو بمد المهلة فى حالة أسباب عدم التنفيذ طبقا لبنود الخطة المتفق عليها.

٢ - يتم إخطار الإدارة العامة للشئون القانونية بموقف المنشأة بعد تقديم الخطة واعتمادها ومتابعتها والانتهاء من تنفيذ بنودها باتخاذ الاجراءات المناسبة سواء بالإحالة إلى النيابة العامة فى حال عدم التزام المنشأة بتوفيق الأوضاع أو بالتصالح على بعض المخالفات التى لا يمكن التنازل عنها بتوفيق الأوضاع وهى عدم تقديم دراسة لتقييم التأثير البيئى وعدم الحصول على الموافقة البيئية للمنشأة أو بالتوسعات أو بتغيير أنماط الإنتاج وفى هذه الحالة يقدم التصالح للمحكمة لتسقط المخالفة.

٣ - إدراج المنشات عالية التلوث إلى لجنة التعويضات لحساب مدى الأضرار البيئية التى سببتها المنشأة سواء إنبعاثات غازية أو صرف صناعى غير معالج على المسطحات المائية (توسعات أو إنشاءات فى المحميات وهكذا).

كما تقوم الوزارة بالعمل على توفيق الأوضاع الصناعية من خلال تحفيز الصناعات على التوافق البيئى من خلال تقديم حزم تمويلية ميسرة للصناعات الجادة التى لديها خطط لتوفيق الأوضاع البيئية و لكن لا يتوافر لها التمويل اللازم وهنا تتدخل الوزارة و يتم تقديم حزم تمويلية لهذه الصناعات لتوفيق أوضاعها البيئية من خلال مشروعات الحد من التلوث الصناعى متمثلة فى مشروعى التحكم في التلوث الصناعي المرحلة الثانية، مشروع حماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام الصناعي.

الصناعة والبيئة: ما هى أهم المشروعات البيئية الحالية التى تسعى الوزارة من خلالها تحقيق نتائج بيئية ملموسة؟

الوزير: أولا لدينا مشروع التحكم في التلوث الصناعي - المرحلة الثانية والذى يقوم بدعم مشاريع التحكم في التلوث الصناعي بالمنشآت الصناعية عن طريق تقديم حزمة تمويلية ميسرة (٢٠ف منحة، ٨٠ف قرض) وتركز (المرحلة الثانية) في محافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية على المناطق ذات الكثافة العالية من ناحية المنشآت الصناعية الضخمة التي ينتج عنها أحمال كبيرة من ملوثات الهواء والصرف مثل: مصانع الأسمنت، والحديد والصلب، والصناعات الكيماوية، والدباغة، هذا ويبلغ إجمالي الحزمة التمويلية لتلك المرحلة حوالي ١٧٥ مليون دولار (١ مليار جنيه مصري) ممولة من البنك الدولي للإنشاء و التعمير، بنك اليابان للتعاون الدولي، بنك الإستثمار الأوروبى، الوكالة الفرنسية للتنمية ويتم متابعة الشركات المشاركة لمدة سنة من التشغيل و التأكد من الفوائد البيئية للمشروع.

وعدد المشروعات المدرجة بالمشروع حتى ديسمبر ٢٠١٤ هو ٣٦ مشروع لعدد ٢٧ شركة بتكلفة إجمالية تبلغ ٣٢٠ مليون دولار بتمويل ١٧٤،١٧٥ مليون دولار.

ثانيا مشروع حماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام الصناعي (PPSI) والممول من بنك التعمير الألمانى (KFW)، ويهدف المشروع إلى تمويل مشروعات التلوث الصناعى بالمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة فى مصر والتركيز على محافظات الدلتا والوجه القبلى، ويقدم المشروع للشركات الدعم المالى من خلال حزم ميسرة (٢٠ف للصناعات الكبيرة-٣٠ف منحة للصناعات الصغيرة و المتوسطة) دون اشتراط حصول الشركة على قرض، ويتم متابعة الشركة لمدة سنة من التشغيل و التأكد من الفوائد البيئية للمشروع.

ثالثا مشروع التحكم في التلوث الصناعي - المرحلة الثالثة، حيث قامت بعثة من الشركاء الأوروبيين فى التنمية بزيارة وزارة البيئة لتوقيع اتفاقية المظلة بين حكومة جمهورية مصر العربية والشركاء الأوروبيين فى التنمية (الاتحاد الأوربي (EU) ويمثلة المفوضية الأوروبية (EC)، الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، والحكومة الألمانية / بنك التنمية الألماني (KFW)، وتهدف إتفاقية المظلة الى زيادة التعاون المثمر بين جمهورية مصر العربية والشركاء الأوروبين فى التنمية ورغبة فى تقوية وتدعيم علاقاتهم من خلال التعاون المشترك والمساهمة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتبلغ الحزمة التمويلية للشركاء الأوروبين فى التنمية حوالى ١٤٥ مليون يورو.

كما سيساهم المشروع فى تحسين جودة البيئة فى جمهورية مصر العربية بهدف:

- خفض حمل التلوث بالقطاع الصناعى لتحسين الأوضاع البيئية وبيئة العمل وإعطاء الفرصة للقطاع الصناعى الخاص والعام للاستثمار فى مجال مكافحة التلوث.
- زيادة كفاءة جهاز شئون البيئة فى إدارة مشروعات الحد من التلوث الصناعى وزيادة التكامل فيما بين أنشطة التفتيش البيئى والتقييم البيئى.
- تعزيز تطبيق آليات السوق ودور البنوك فى تمويل الاستثمارات فى مجال الحد من التلوث.
- تقديم المعالجة التفضيلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتشجيعهم على الاستثمار فى مشروعات الحد من التلوث الصناعى لاستدامة عملياتهم وتوسيعها.

الصناعة والبيئة: كيف يتم التوفيق بين الصناعة والبيئة؟

الوزير: توجيه المنشآت نحو الالتزام الطوعى لتوفيق أوضاعهم البيئية حرصا منهم على سلامة المنشأة وعدم تعرضهم للمسائلة القانونية، فى هذا الإطار هناك تعاون مع الوزارات المعنية بإعداد مؤتمرات وندوات مشتركه لتوعية (المستثمرين بالقطاع الصناعى) بأهمية الحفاظ على البيئة من خلال دور كل وزارة وتقديم حافز لهم فى حاله التوافق البيئى المجتمعى، ورفع الوعى البيئى من خلال أجهزة الإعلام والسينما والتليفزيون والتنويه عن الأضرار التى تسببها الصناعات الملوثة على الصحة والبيئة، بالإضافة الى إعداد ندوات تثقيفية بيئية عن ضرورة الحفاظ على البيئة فى جميع القطاعات الصناعية من خلال وزارة البيئة وهيئة التنمية الصناعية والمجتمعات العمرانية للمدن الجديدة والإدارات البيئيه بالمحافظات، أيضا يتم إعداد بروتوكول تعاون بين وزارة الصناعة ووزارة البيئة لإلزام المنشات الصناعية للحفاظ على البيئة سواء داخليا للحفاظ على سلامة وصحة العاملين وخارجيا للحفاظ على البيئة المحيطة التى يتضرر منها المواطنين القاطنين بجوار هذه المنشات أو للحفاظ على البيئة العامة (الهواء – ماء – تربة)، كما تشارك الوزارة مع اتحاد الصناعات فى إدارة صندوق الالتزام البيئى للصناعة من خلال توفير قروض ميسرة لأصحاب المنشات الصناعية لمساعدتهم فى تنفيذ خطط توفيق الأوضاع البيئية.

الصناعة والبيئة: ما هو دور الوزارة فى حل مشكلة صناعات بئر السلم ؟

الوزير: التفتيش عليها يتم بمشاركه شرطة البيئة بصفه دوريه و يتم حصرها والعمل على إيجاد حلول لتحويلها إلى صناعات مرخصة من خلال توفيق أوضاعها بالمشاركة مع الوزارات المعنية أو غلقها لحين إيجاد منطقه أخرى يمكن نقل النشاط إليها كما تقوم الوزارة بالتنسيق مع وزارات التعاون الدولى -التنمية المحلية - الصناعية لتنفيذ مشروعات مشتركة لإعادة توطين وتطوير الصناعات الحرفية والصغيرة والمتوسطة عن مدن حرفية أو صناعية متخصصة مثل مدينة الصفا الصناعية بالقليوبية (للمسابك (مجمع المسابك بالعامرية بالإسكندرية – مدينة الجلود (بالروبيكى) بالقرب من مدينة بدر قرية النساجين بالكوثر محافظة سوهاج – مجمع التمور بالوادى الجديد – قرية الفخار محافظة القاهرة بالإضافة إلى إنشاء العديد من قرى الحرفيين فى بعض المحافظات مثل الجيزة – سوهاج – الإسماعيلية – المنيا وغيرها و كلها تهدف إلى تفريغ الكتلة السكنية من الأنشطة الملوثة و نقل هذه الصناعات و الحرف بأسلوب حديث يراعى المعايير البيئية وتحويل هذه الصناعات من القطاع الغير رسمى الى القطاع الرسمى حيث ان عملية النقل و التطوير يتلازم معها الترخيص و تقديم دراسات تقييم الأثر البيئى ليتم مراجعتها و تقييمها فنيا بجهاز شئون البيئة بالإضافة إلى تقديم القروض الميسرة لأصحابها حتى يتمكنوا من استخدام معدات حديثة ينتج عنها الحد الأدنى من التلوث الناجم عن النشاط بالإضافة الى تطوير المنتجات و تقوم الوزارة بالمساهمة فى تشجيع العاملين بمجالات مختلفة مثل الفواخير أو مكامير الفحم لتكوين كيانات رسمية لهم مثل الجمعيات أو رابطة بالإضافة إلى التنسيق لدى اتحاد الصناعات لتكوين شعبه خاصة بمجالات العمل المختلفة أو ضمهم لأقرب شعبه مناسبة.

الصناعة والبيئة: هل هناك إحصائية بالصناعات الأكثر تلوثا ؟

الوزير: نعم و من أهمها صناعات الأسمنت (ويتم ربط جميع مصانع الاسمنت بشبكة الرصد القومية بجهاز شئون البيئة لمراقبة الإنبعاثات من المداخن)، وصناعة الأسمدة (فى مرحلة ربط المصانع بشبكة الرصد حيث تم ربط البعض وفى مرحلة الاستكمال لباقى المصانع) صناعة الحديد والصلب - صناعة الكوك - صناعة (معامل تكرير البترول) - صناعة السيراميك والحراريات - مصانع الطوب الطفلى، هذه الصناعات ملوثه للهواء ويتم التفتيش الدورى عليها سواء مركزيا أو فرعيا أو الاثنين معا كل طبقا لنطاقه الجغرافى، ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها تطبيقا لأحكام قانون ٤لسنه٩٤ والمعدل ٩لسنه٢٠٠٩ وإلزام المنشات بتقديم خطط لتوفيق الأوضاع البيئية لهم، أما صناعات الورق والسكر والكيماويات والصباغة (والتجهيز ومعامل تكرير البترول والأغذية والأسمدة) فهذه صناعات ملوثة للمسطحات المائية سواء بالصرف على نهر النيل ومجاريه والبحيرات والمصارف بدون معالجة للصرف الصناعى أو عدم كفاءة محطات المعالجة فيصرف مخالفا لأحكام قانون ٤٨لسنه١٩٨٢ أو بالصرف على البيئة البحرية مخالفة لقانون ٤لسنه٩٤ والمعدل ٩لسنه٢٠٠٩ ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال هذه المنشآت بغرامة لا تقل عن ٢٠٠ جنيه ولا تزيد عن ٢٠٠٠٠ جنيه، وفى حالة العودة تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها بالقانون ٤٨لسنه١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث (طبقا للمادة ٨٩ عقوبات بقانون ٤لسنه٩٤ و٩ لسنه٢٠٠٩)، أما فى حالة الصرف على البيئة البحرية يعاقب لمخالفته مادة ٢٢ من القانون ٤لسنه٩٤ و ٩لسنه٢٠٠٩ لعدم الالتزام بالمعايير البيئية ويعاقب بالحبس مده لا تزيد على سنه وبغرامه لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفى حالة العودة يضاعف الحدان الأدنى والأقصى للغرامة والحد الأقصى لعقوبة الحبس طبقا للمادة (٨٤ مكرر ٢) لقانون ٤لسنه٩٤ و يتم إلزام المنشآت بتقديم خطط لتوفيق الأوضاع البيئية.

الصناعة والبيئة: هل هناك خطة للتعامل مع المنشآت الصناعية الملوثة ؟

الوزير: بالفعل هناك خطة إستراتيجية للتفتيش البيئى للتعامل مع المنشآت بجميع قطاعاتها وهى حاليا فى مرحلة الإعداد، والالتزام بتنفيذ الخطة من خلال التفتيش المركزى والفرعى على جميع أنحاء الجمهورية، وتعمل الإدارة المركزية للتفتيش والالتزام البيئي على رصد التلوث بالمنشآت الصناعية ومصادر الانبعاثات المختلفة بشكل دورى يتمثل فى الآتي:

تم التفتيش خلال الفترة من ٢٠١٤/٥/١ حتي ٢٠١٤/١١/٣٠ على عدد (٤٩٧) منشأة وتم المرور علي مواقع ومصادر الإنبعاثات المختلفة حيث تبين وجود عدد ٣٢٢ منشأة مطابقة بيئياً وعدد ١٧٥ منشأة مخالفة بيئياً وعدد١٠١ منشأة تقدمت بخطط توفيق الأوضاع البيئية بيانها كما يلي: عدد (٢٢) منشأة انتهت من توفيق أوضاعها البيئية وعدد (٤٧) منشأة قدمت خطة توفيق أوضاع للاعتماد وعدد (٢٦) منشأة يتم متابعتها بعد تقديم خطة توفيق الأوضاع ببرنامج زمني محدد وعدد (٦) منشات في مرحلة المتابعة النهائية لخطط توفيق الأوضاع، كما تم إعداد وتنفيذ عدد (١٦) حزمة برامج تدريبية للتفتيش علي القطاعات الصناعية المختلفة بالإضافة إلى إعداد دراسة شاملة عن إجراءات تطوير التفتيش والالتزام البيئي مع خبراء استشاريين لإعداد الضوابط وتوحيد المعايير والمبادئ وإجراءات التفتيش والالتزام وتم العرض علي اللجنة الاستشارية للإفادة بالتوصيات النهائية وتم إعداد مقترحات تعديل القانون واللائحة وتطوير منظومة استخدام الطاقة البديلة وتم العرض علي اللجنة الدائمة لتعديل القانون واللائحة التنفيذية للإفادة بالتوصيات النهائية.

وفى قطاع الفروع تم خلال الفترة من ٦/١ وحتى ٢٠١٤/١١/٣٠ تم التفتيش على عدد ١٦٤٤ منشأة مختلفة صناعية وحرفية وخدمية وصحية وسياحية حيث جاءت النتائج كالتالي:-

مطابقة عدد(٢٦٨) منشأة، مخالفة عدد (٦٦٥) منشأة، عدد (٥٤٣) منشأة مابين (متابعات خطط توفيق الأوضاع وتظلمات)، عدد (١٧٧) منشأة متوقفة عن العمل.

وفى مجال توفيق الأوضاع البيئية للمنشآت الصناعية بنطاق الفروع الإقليمية للجهاز :-

تم توفيق الأوضاع البيئية لعدد (٢٥) منشأة صناعية فى مجال الصرف الصناعى ، إنبعاثات الهواء ، بيئة العمل الداخلية بنطاق محافظات (الإسكندرية ، الغربية ، الدقهلية ، دمياط ، أسوان) كما تم توفيق الأوضاع البيئية لعدد (٢) منشأة صناعية فى مجال الصرف الصناعى بنطاق محافظة الغربية.

٢٢مليون جنية لتنمية وتطوير ١٧ مصنع بمحافظات الصعيد

شارك مكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة فى المؤتمر الأول لتنمية كوم أوشيم الصناعية تحت عنوان "أفاق التنمية وتوفير فرص العمل" تحت رعاية وبحضور الدكتور حازم عطية الله محافظ الفيوم.

أعلن الدكتور شريف الجبلى رئيس مكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية عن تقديم مبلغ ٢٢ مليون جنية كقروض ميسرة لعدد ١٧ مصنع بمحافظات الصعيد لتطوير خطوط الإنتاج واستخدام تكنولوجيا حديثة صديقة للبيئة تعمل على ترشيد استهلاك الطاقة، علاوة على تحسين جودة المنتج وزيادة قدرته التنافسية محليا وعالميا، بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل.

أكد محافظ الفيوم الدكتور حازم عطية الله أن المحافظة حريصة على التنمية الصناعية، معربا عن سعادته بالتعاون مع مكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة وجمعية مستثمرى كوم أوشيم... مشيرا إلى أن الاهتمام بالبيئة أصبح ضرورة ملحة وان تحديث معدات المصانع يخدم البيئة فى المقام الأول ويحقق معدلات أعلى فى الإنتاج وأن مصر فى أمس الحاجة للتخطيط لمستقبل أفضل بجهود أبنائها الشرفاء من المستثمرين.

ومن جانبه أوضح المهندس احمد كمال المدير التنفيذى لمكتب الالتزام البيئى أن من المصانع التى قام المكتب بتمويلها مصنع تابع لقطاع الصناعات الغذائية بلغت قيمة المشروع ٢ مليون و ٨٠٠ ألف جنية ساهم المكتب فى تمويل ١ مليون و٩٦٠ ألف جنية وباقى المبلغ تحمله المصنع، ويهدف المشروع إلى تحديث خطوط الإنتاج مما يؤدى الى تقليل الفاقد فى الطاقة والخامات والمنتجات النهائية، والحد من المخلفات الصلبة علاوة على العائد البيئى نتيجة خفض الانبعاثات مما يساعد على زيادة القدرة التنافسية للمنتج وفتح أسواق تصديرية،

كما تصل فترة الاسترداد إلى ٤٥ شهر، وهناك مصنع أخر يتبع قطاع الصناعات الكيماوية حيث تم استبدال ماكينة الطباعة بأخرى حديثة مما ترتب عليه خفض الفقد فى الأحبار والمذيبات وخفض كمية المخلفات الصلبة، كذلك خفض استهلاك الطاقة وبلغت قيمة المشروع ٩٢٠ الف جنية، ساهم المكتب فى تمويل ٨٢٨ ألف جنية وبلغت فترة الاسترداد ١٧ شهر...مؤكدا أن المكتب حريص على دعم المصانع الواقعة فى المناطق الفقيرة والمحرومة من الخدمات.

وأشاد عبد المقصود خليفة نائب رئيس جمعية مستثمرى كوم أوشيم الصناعية بالدور الذى يلعبه مكتب الالتزام البيئى والجهد المبذول خلال السنوات الماضية والذى تم من خلاله تقديم المساعدات لأصحاب المصانع للحصول على قروض ميسرة تتناسب مع النشاط الصناعى، والتى كان لها عائد اقتصادي ملموس للشركات التى قامت بالتنفيذ... مؤكدا أن الهدف من الاجتماع هو تعريف أكبر عدد من المستثمرين بالخدمات التى يقوم بها المكتب.

لتوفيق أوضاع مصانع بنى سويف البيئية..

١٧مليون جنية لتنفيذ ٨ مشروعات بالمحافظة بعائد ٣,٨ مليون جنيه سنويا

فى إطار سعى مكتب الإلتزام البيئى والتنمية المستدامة – اتحاد الصناعات المصرية وحرصه على دعم المنشآت الصناعية لتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة واستكمالاً لمجهوداته وجولاته بمحافظات الوجه القبلى ومدن الصعيد قام المكتب بزيارة لمحافظة بنى سويف بالتعاون مع المركز المصري لتنمية المشروعات، ونقطة التجارة الدولية، والصندوق الاجتماعي للتنمية للترويج لمشروعات التنمية المستدامة بمشاركة عدد كبير من ممثلى المنشآت الصناعية بمختلف القطاعات.

أكد الدكتور شريف الجبلي رئيس لجنة تسيير مكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة أن المكتب يمول معدات صناعية جديدة لتطبيق تكنولوجيات التوافق البيئى وترشيد الطاقة، بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات التنمية المستدامة داخل المنشآت وتصل قيمة القرض إلى 3 مليون جنيه مصري تسدد على أقساط سنوية خلال فترة تتراوح من سنة حتى خمس سنوات متضمنة سنة واحدة سماح ومصاريف إدارية سنوية 2.5% عن طريق البنك الأهلي المصري أو البنوك المشاركة... مشيرا إلى أن المكتب نجح فى تنفيذ 8 مشروعات توافق بيئى وترشيد طاقة بقيمة 17 مليون جنيه وبلغ العائد الاقتصادى 3.8 مليون جنيه سنوى بجانب العائد البيئى والاجتماعي.

ومن جانبه أوضح المهندس أحمد كمال المدير التنفيذى لمكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة انه خلال الزيارات التى قام بها المكتب للمحافظات تم عمل توعيه على تطبيقات المسئولية الاجتماعية بالمنشآت الصناعية، حيث يعمل المكتب على تشجيع الشركات على أن يكون دورهم أكثر فاعلية وتكون لكل شركة سياستها الخاصة بها فى مجال المسئولية المجتمعية وأن تتميز مبادراتها بالاستدامة مما سينعكس بشكل ايجابي على المجتمع وعلى الشركة، بحيث يمكن ان تقدم للمجتمع خدمات فى نطاق تخصصها، لذلك فان الأولوية الأولى هى العاملين بالشركة من خلال تقديم أجور عادلة تضمن لهم حياة كريمة، وتوفير جو عمل آمن وصحى مع مراعاة مبادئ السلامة والصحة المهنية داخل الشركة، مما سيضمن ولاء العاملين وإحساسهم بالانتماء والفخر، والذى سينعكس بدوره على تحسين جودة المنتج وزيادة قدرته التنافسية محليا وعالميا. و من ناحية أخرى يتبنى المكتب مبادرة للترويج و التشجيع على استخدام بدائل نظيفة لمصادر الطاقة التقليدية بهدف الترويج لاستخدام الطاقة الشمسية للقطاعات الصناعية والسياحية فى مصر .

وأضاف أن الشركات الصناعية تلعب دورا مهما فى تنمية المجتمعات المحيطة بها وحل العديد من المشكلات التى تواجها وأشار ان هناك العديد من قصص النجاح والنماذج المشرفة لشركات قامت بمسئوليتها المجتمعية وساهمت بشكل ايجابى على تنمية مجتمعاتها صحيا وبيئيا وتعليميا و اجتماعيا الى جانب تحسين الظروف المعيشية للعاملين و أسرهم.

حيث تم تنفيذ مشروع لاحد المصانع التابعة لقطاع الصناعات الكيماوية بقيمة اجمالية 3 مليون ج م شارك المكتب فى تمويل 2 مليون و 100 الف ج م ، وقد راعى المكتب عند تنفيذ المشروع الذى اختير فيه احدث التكتنولوجيات الصديقة للبيئة ان تتبنى مفهوم شاملا للتنمية المستدامة يشمل الجانب الاقتصادى ، و الجانب البيئى و البعد الاجتماعى، من الناحية البيئية و استهلاك الطاقة تم خفض استهلاك الكهرباء بمقدار 71232 ك و س /سنة، و نتيجة لذلك تم خفض غازات الاحتباس الحرارى بمقدار 55 طن / سنة ، كذلك تقليل الفاقد فى الخامات والمنتجات النهائية بمقدار 38 طن/سنة.

وحقق المصنع عائد اقتصادى حوالى 471090 ج م / سنة ناتج من التوفير فى استهلاك الكهرباء والمواد الخام و تقليل حجم الهالك ، وبلغت فترة الاسترداد حوالى 4 سنوات، ومن ناحية أخرى فقد ادى المشروع الى تحقيق السلامة والصحة المهنية للعاملين وخلق جو عمل صحى وآمن ساهم فى حماية العاملين من اية مخاطر قد تنتج.

وأشار المهندس أحمد كمال أن المسئولية المجتمعية عملية متصلة تبدأ من تشغيل العمال فى بيئة عمل آمنة وبأجور عادلة وكذلك ان تكون العملية الانتاجية تراعى البعد البيئى ، كل هذا سيترتب عليه نجاح الشركة وتحقيق عائد اقتصادي.

جدير بالذكر ان مكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة عند تنفيذ اى مشروع يتبنى فكرا يراعى البعد البيئى ، الاجتماعى ، والاقتصادى حتى نحدث الفرق والتغيير الايجابي لأي منشأة صناعية تتعامل معنا.

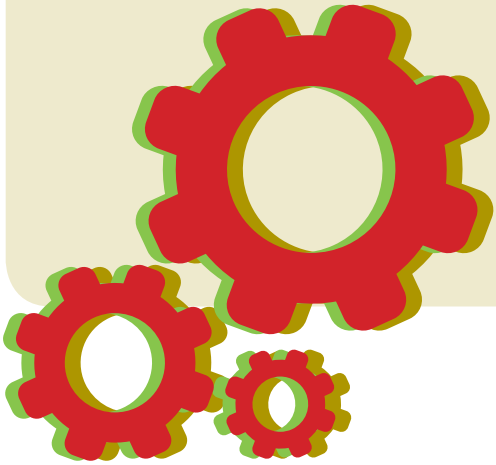

تمويل ١٨٥ منشأة لتنفيذ مشروعات بيئية

صرح الدكتور شريف الجبلى – رئيس لجنة تسيير مكتب الالتزام البيئى و التنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية أن المكتب نجح فى تمويل شراء معدات صناعية جديدة لتطبيق تكنولوجيات التوافق البيئى وترشيد الطاقة داخل المنشآت وتصل قيمة القرض إلى ٣ ملايين جنيه مصرى تسدد على أقساط سنوية خلال فترة تتراوح من سنة حتى خمس سنوات متضمنة سنة سماح ومصاريف إدارية ٢,٥٪ عن طريق البنك الأهلى المصرى أو البنوك المشاركة.

وأضاف أن مكتب الالتزام البيئي نجح فى تقديم التمويل اللازم لـ١٨٥ منشأة صناعية لتنفيذ تمويل مشروعات بيئية بقيمة ٢١٥ مليون جنيه مصرى وقد شارك المكتب بتقديم قروض ميسرة بإجمالى مبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصرى وشاركت المنشآت الصناعية بباقى المبلغ.

وأضاف أن هذه المشروعات ساهمت بفاعلية فى تحسين ظروف العمل وحماية العاملين داخل بيئة العمل علاوة على العائد المادى الناتج عن خفض استهلاك الطاقة والتى يتزايد سعرها بشكل كبير، كذلك استهلاك المياه والخامات ا لمستخد مة بالإضافة إلى تحسين جودة المنتج وتقليل المخلفات.

وأشار المهندس أحمد كمال- المدير التنفيذى لمكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة أن تطبيق تكنولوجيات التوافق البيئى وترشيد استهلاك الطاقة والتحول إلى استخدام وقود أنظف فى الصناعة المصرية يعد من أهم الخدمات المقدمة من قبل المكتب وذلك للمساعدة فى رفع كفاءة الصناعة الوطنية وزيادة القدرة التنافسية ومواجهة الارتفاع فى أسعار الطاقة.

وأضاف أن المكتب يطبق تكنولوجيات التوافق البيئى وترشيد الطاقة لأكثر من ١٦٠ منشأة صناعية مما ساهم إلى حد كبير فى خفض الملوثات البيئية الناتجة من القطاعات الصناعية التى يعمل بها المكتب والمتمثلة فى قطاعات الصناعات المعدنية والهندسية والنسيجية والكيمائية والغذائية والجلود ومواد البناء، والذى أدى بدوره إلى تحقيق مكاسب بيئيه واقتصادية للمنشآت الصناعية. حيث قام المكتب بدعم استثمارات بقيمه ٤٥ مليون جنيه مصرى فى مجال ترشيد الطاقة حققت عائدًا اقتصاديا حوالى ٧ ملايين جنيه سنويا والتى ستزيد فى الفترة القادمة نظرا للارتفاع التدريجى فى أسعار الطاقة.

الجبلى: استثمارات بقيمة ٢١٥ مليون جنيه فى القطاع الصناعى

وأوضح أن مكتب الالتزام البيئي يولى أهمية كبيرة لبناء قدرات العاملين فى القطاع الصناعى المصري وفى خطوة مهمة لتحقيق طفرة فى الصادرات المصرية و الإعداد لتطبيق برنامج الرعاية المسئولة فى الصناعات الكيماوية المصرية، الأمر الذى سيهم فى تحقيق زيادة كبيرة فى فرص العمل وتوفير منتج مناسب للعمل فى هذه الصناعات. حيث تم عقد ورشة عمل فى العاصمة الماليزية كوالالمبور بمشاركة قيادات وممثلين عن 60 من شركات الصناعات الكيماوية بالإضافة إلى ممثلى الهيئات الحكومية المصرية المعنية بالبيئة والسلامة والصحة المهنية.

تحويل ٣٠ منشأة صناعية لاستخدام الغاز الطبيعى بدلا من استخدام المازوت

كما قام المكتب بتأهيل مهندسي الكهرباء على تطبيقات ترشيد الطاقة: عقد المكتب سلسة من الدورات التدريبية لمهندسى شركات توزيع الكهرباء لتعريفهم بمفاهيم وتقنيات وتطبيقات ترشيد الطاقة وذلك بالتعاون مع اللجنة المصرية الألمانية عالية المستوى للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة وحماية البيئة وجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بوزارة الكهرباء ERA . وهدفت الى رفع كفاءة العاملين بشركات توزيع الكهرباء وإعدادهم كمراجعين طاقة معتمدين وصقل خبراتهم فى إدارة الطاقة وفقا للمواصفة العالمية 50001 الخاصة بنظم إدارة الطاقة.

الدكتور محمد الزرقا خبير مصر الدولي
مقاتل كرس حياته للدفاع عن البيئة

مصر زاخرة بالعلماء والخبراء والمبدعين والمبتكرين والمخترعين والكوادر المتخصصة المؤهلة لحل جميع المشكلات البيئية، ومنها النفايات الخطرة التي ينتج عن تداولها بأساليب غير آمنة تأثيرات خطيرة على الإنسان والكائنات الحية والبيئة، من هؤلاء الدكتور محمد الزرق الخبير البيئي الدولي والمهندس الاستشاري (لواء أركان حرب متقاعد) الذي كرس حياته العلمية للدفاع عن الطبيعة والبيئة وحمايتها من العبث والأخطار والتدهور

وهو يشغل حاليا عدة مناصب هامة منها عضوية المجلس العلمي للهيئة الدائمة للتحكيم الدولي في القضايا البيئية بمحكمة العدل الدولية في لاهاي، ورئيس لجنة التسيير الوطنية لمشروعات المنح الصغيرة بمرفق البيئة العالمي، ويعمل كنقطة الاتصال الوطنية لاتفاقية بازل الدولية للتحكم فى حركة المخلفات الخطرة عبر الحدود

بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة جهاز شئون البيئة واللجنة العليا لاعتماد وقيد الاستشاريين بوزارة البيئة، إلى جانب عضويته في لجنة البيئة بكل من المجلس القومي للمرأة واتحاد المهندسين العرب، ولجنة تطوير البحوث بكلية العلوم جامعة عين شمس

تصدى لدفن شحنة نفايات خطرة داخل البلاد
ودشن محرقة لمخلفات المستشفيات

مجالات الخبرة والتدرج الوظيفي:

الدكتور محمد الزرقا تخصص في حماية البيئة من المواد والنفايات الخطرة والمخلفات الصلبة والرصد البيئى وتقييم المخاطر ومواجهة الكوارث ونظم الإدارة البيئية، بالإضافة إلى تميزه في دراسات تقييم الأثر البيئي والوقاية من أسلحة الدمار الشامل.

تدرج الزرقا في عدة وظائف هامة.. مستشار وزارة الدولة لشئون البيئة (٢٠٠٢- ٢٠٠٨)، مستشار جهاز شئون البيئة (١٩٩٩ – ٢٠٠٢)، رئيس وحدة البيئة والتنمية بالصندوق الاجتماعي للتنمية (١٩٩٩- ٢٠٠٢)، رئيس قطاع نوعية البيئة بجهاز شئون البيئة (١٩٩٥ – ١٩٩٩)، مدير الإدارة العامة للمواد والنفايات الخطرة والمخلفات الصلبة بجهاز شئون البيئة (١٩٩٢ – ١٩٩٥)، نقطة الاتصال الوطنية لاتفاقية بازل الدولية للتحكم في حركة المخلفات الخطرة عبر الحدود (١٩٩٣ – ١٩٩٩)، مستشار لوزير البحث العلمي ومدير صندوق الدراسات والاستشارات العلمية والتكنولوجية بالوزارة (١٩٨٧ – ١٩٩٢)، ضابط بالقوات المسلحة بإدارة الحرب الالكترونية وإدارة المخابرات الحربية من رتبة ملازم أول حتى لواء أركان حرب (١٩٦١ – ١٩٨٧)، شارك في حرب أكتوبر المجيدة (١٩٧٣).

إنجازات فى مجال البيئة:

مثل الدكتور محمد الزرقا مصر في العديد من الأنشطة الدولية والأمم المتحدة حيث شارك في مؤتمرات الأطراف لاتفاقية بازل للتحكم فى نقل النفايات الخطرة عبر الحدود منذ مؤتمر الأطراف الأول 1992 حتى مؤتمر الأطراف السادس 1999، وتقدم باقتراح لإنشاء المركز الإقليمي لاتفاقية بازل بالقاهرة الى سكرتارية الاتفاقية وتمت الموافقة عليه والقيام بالتنسيق مع الجهات المعنية حتى تمام إنشاء المركز بجامعة القاهرة، كما شارك فى جميع اجتماعات مجموعات العمل الفنية والخبراء الفنيين التى نظمتها سكرتارية الاتفاقية خلال فترة العمل كممثلا للجهة المختصة بتطبيق الاتفاقية في مصر، وشارك فى اجتماعات لجنة التفاوض الحكومية للإعداد لاتفاقية التجارة الدولية للكيماويات الخطرة والمبيدات " اتفاقية روتردام" واختير نائبا لرئيس اللجنة وعضوا بلجنة الخبراء الدوليين لمراجعة المواد الكيمائية المطلوب إدراجها بالاتفاقية. .. أنتخب نائبا لرئيس المكتب الممتد للاتفاقية فى مؤتمر الأطراف الخامس بترشيح من مجموعة الدول الأفريقية. اختير الزرقا عضوا في مجموعة الخبراء الدوليين لمواجهة الكوارث البيئية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشارك فى جميع اجتماعات المجموعة، وفى عام 1996 اختير عضوا فى مجموعة خبراء تكنولوجيا معالجة التربة الملوثة، وعمل كخبير دولي لتقديم المساعدة الفنية لتطبيق نظم الإدارة البيئية لقطاع الصناعة باليمن عام 2000، وكخبير دولي لتقديم المساعدة الفنية للكويت فى برنامج إعادة تأهيل مدافن المخلفات الصلبة عام 2001، بالإضافة إلى عقد ورش عمل فى قطاع البترول عن إدارة المواد الكيمائية الخطرة وعن النفايات الخطرة وعن نظم الإدارة البيئية ودراسات تقييم الأثر البيئى عام 2002، ورشح من قبل وزارة الخارجية لعضوية المجلس الفنى للهيئة الدائمة للتحكيم الدولى فى القضايا البيئية بمحكمة العدل الدولية بلاهاى منذ عام 2002 وحتى الأن.

كما رأس اجتماع مجموعة الخبراء الدوليين لمراجعة الخطة الإقليمية لإدارة النفايات الخطرة بأقليم البحر المتوسط عام 2003، ومثل الشبكة العربية للبيئة والتنمية فى اجتماعات مؤتمر طوكيو الثالث للتنمية الأفريقية فى نيروبى وطوكيو عام 2003، وشارك فى المؤتمر الدولى للبيئة والزراعة المستدامة بالأردن عام 2003، وفى إعداد خطة مصر للتخلص من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون من 2009-2011، أيضا قام بالتدريس والإشراف على رسائل ماجستير ودكتوراه فى مجال إدارة الكيماويات والنفايات الخطرة فى الجامعات المصرية والجامعة الأمريكية بالقاهرة

أهم إنجازاته خلال عمله بجهاز شئون البيئة:

من أهم إنجازات الدكتور محمد الزرقا والتى تحسب له هو تصديه لشحنة النفايات الخطرة التي وصلت إلى المياه الإقليمية المصرية أمام شواطئ الإسكندرية، وكان مخططا لها أن تدفن في الصحراء الغربية، ومنع السفينة من دخول ميناء الإسكندرية بالتنسيق مع جماعة السلام الأخضر وهيئة ميناء الإسكندرية عام ١٩٩٢، ورئاسته لفريق الخبراء الذي كلف بوضع الفصل الثانى من الجزء الأول للائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والخاص بالمواد والنفايات الخطرة، أيضا أشرف على تصميم وتنفيذ أول محرقة مصرية مجهزة للتخلص الآمن من مخلفات المستشفيات وأول مدفن آمن للمخلفات الخطرة في مصر تم إنشاؤه في منطقة "علم العفرج" بالصحراء الغربية لدفن مخلفات الخلايا الزئبقية لوحدة تصنيع الكلور بشركة مصر للكيماويات بالإسكندرية،

وقام بإنشاء مجلس بجهاز شئون البيئة يضم السادة نواب رؤساء الجامعات للبيئة لتنسيق توجيه الدراسات والأبحاث بالجامعات لحل المشاكل البيئية الفعلية التي تواجه المحافظات المختلفة، بالإضافة الى إشرافه على مشروع المعلومات والرصد البيئي الذي مولته وكالة التنمية الدنمركية، ومشروع تحسين هواء القاهرة الذى مولته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ونظم الزرقا أول ورشة عمل إقليمية عن الأمان الكيمائي، وأول ورشة عمل إقليمية عن تطبيق نظام مراقبة وتسجيل الإنبعاثات الملوثة من المصادر المختلفة وإخطار السكان المحيطين بها ومدى خطورتها وكيفية الوقاية منها، وشارك في إعداد ومراجعة العديد من دراسات تقييم الأثر البيئي.

أنواط وشهادات:

تسلم الدكتور محمد الزرقا من رئيس الجمهورية نوط الواجب من الطبقة الأولى، ونوط الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة، كما حصل على نوط التفوق من الأكاديمية السوفيتية العسكرية للدفاع ضد أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة الى شهادات تقدير من المنظمة العربية الألمانية لحماية البيئة، ومن وزارة الدفاع والبيئة والبحث العلمى والإسكان، ومن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومن نقيب المهندسين ونقيب المهن العلمية.

قروض ميسرة لتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة فى مصانع صعيد مصر

مكتب الالتزام البيئى يمول مصانع محافظة سوهاج ب ١٦ مليون جنيه

فى إطار خطة عمل مكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية والتى تتضمن توسيع النطاق الجغرافى للمكتب ليضم محافظات الصعيد، قام المكتب بجولته لمحافظات الوجه القبلى حرصا من اتحاد الصناعات المصرية على دعم المنشآت الصناعية لتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة، والتى سينعكس بدوره على تحسين جودة المنتج وزيادة قدرته التنافسية محليا وعالميا ، والتوفير فى استهلاك الطاقة، وتحسين ظروف العمل وحماية العاملين داخل بيئة العمل، كذلك خلق فرص عمل جديدة.

اكد المهندس أحمد كمال عبد المنعم المدير التنفيذى لمكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة ان المكتب عقد بالتعاون مع جمعية مستثمري سوهاج ندوة تعريفية عن الخدمات الفنية والتمويلية الى يقدمها مكتب الالتزام البيئي للشركات اعضاء اتحاد الصناعات في محافظة سوهاج من خلال الية القرض الدوار مع عرض لبعض قصص النجاح للشركات التى قامت بمساعدة المكتب فى تنفيذ مشروعات التنمية المستدامة بمحافظة سوهاج... مشيرا إلى أن فريق فنى من العاملين بمكتب الالتزام البيئى يقوم بزيارات ميدانية للمصانع بالمدن الصناعية بالمحافظة، على أن يتم فى الفترة القادمة التعاون مع عدد من الجمعيات الاهلية فى المحافظة والعاملة فى مجال التنمية المستدامة.

وأوضح كمال أن الاستثمارات البيئية المنفذة فى محافظة سوهاج حوالى 21 مليون جنيه مصرى، ساهم المكتب فى تمويل حوالى 16 مليون جنيه مصرى عن طريق القروض الميسرة، كما تم عمل دراسات توافق بيئى وتحديث خطوط الانتاج لعدد 25 مصنع، كذلك تم عمل دراسات ترشيد طاقة لعدد 20 مصنع... مشيرا إلى أن المصانع التى استفادت من الخدمات التمويلية بمحافظة سوهاج احد المصانع التابعة لقطاع الصناعات الغذائية، حيث تم تمويل تحديث خطوط الانتاج مما ادى الى تقليل الفاقد فى الطاقة والخامات والمنتجات النهائية، والحد من المخلفات الصلبة، كذلك زيادة القدرة التنافسية وفتح أسواق تصديرية، وتحقيق السلامة المهنية للعاملين، والحد من الانبعاثات الغازية الملوثة للبيئة، وبلغت قيمة المشروع 2 مليون و 800 الف ج م ساهم المكتب فى تمويل 1 مليون و 960 الف ج م، وبلغت فترة الاسترداد 45 شهر، بالإضافة إلى مصنع أخر يتبع قطاع الصناعات الكيماوية حيث تم استبدال ماكينة الطباعة بأخرى حديثة مما ترتب عليه خفض الفقد فى الاحبار والمذيبات، وخفض كمية المخلفات الصلبة، كذلك خفض استهلاك الطاقة، وبلغت قيمة المشروع 920 الف ج م ساهم المكتب فى تمويل 828 الف ج م ، وبلغت فترة الاسترداد 17 شهر.

المسئولية المجتمعية للشركات تساهم فى تنمية محافظة سوهاج

من جانبه أشاد المهندس محمود فرغل الشندويلي رئيس جمعية مستثمرى سوهاج بالدور الذى يلعبه مكتب الالتزام البيئى والجهد المبذول خلال السنوات الماضية والذى تم من خلاله تقديم المساعدات لأصحاب المصانع للحصول على قروض ميسرة تتناسب مع النشاط الصناعى، والتى كان لها عائد اقتصادي ملموس للشركات التى قامت بالتنفيذ... موضحا ان الهدف من الاجتماع هو تعريف أكبر عدد من المستثمرين بالخدمات التى يقوم بها المكتب.

عقد الاجتماع برعاية السيد محافظ سوهاج وبحضور المهندس شعبان قنديل الذى أكد على ضرورة استغلال الفرص الواعدة بالاستثمار فى محافظة سوهاج، وقد توجه الشكر والتقدير الى مكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية و جمعية مستثمرى سوهاج على هذا اللقاء الهام.

الجدير بالذكر ان المكتب حريص على المشاركة بدور أساسي وفعال في حل مشكلة الطاقة بايجاد حلول بديلة من الطاقة الجديدة والمتجددة وتقديم الدعم للمصنعين المصريين، حيث يتبنى المكتب مبادرة للترويج والتشجيع على استخدام بدائل نظيفة لمصادر الطاقة التقليدية بهدف الترويج لاستخدام الطاقة الشمسية للقطاعات الصناعية والسياحية فى مصر .

من المعلوم أيضا ان المكتب نجح فى تمويل 185 منشأة صناعية لتنفيذ تمويل مشروعات بيئية بقيمة 215 مليون جنيه مصرى وشارك بتقديم قروض ميسرة بأجمالى مبلغ 150 مليون جنيه مصرى، وشاركت المنشآت الصناعية بباقى المبلغ، وقد ساهمت هذه المشروعات بفاعلية فى تحسين ظروف العمل وحماية العاملين داخل بيئة العمل علاوة على العائد المادى الناتج عن خفض استهلاك الطاقة والتى يتزايد سعرها بشكل كبير، كذلك استهلاكات المياه والخامات المستخدمة بالأضافة الى تحسين جودة المنتج وتقليل المخلفات، علما بان فترة استرجاع تلك الاستثمارات البيئية تتراوح بين 4 الى 6 سنوات مما يعد نقطة جذب للمستثمرين لتحسين البيئة بجانب الحصول على عائد اقتصادى.

كمال: دعم قضايا المرآه وتوعية أصحاب المصانع وإقامة مصانع صديقة للبيئة

وحول المسئولية المجتمعية للشركات أكد المهندس أحمد كمال عبد المنعم المدير التنفيذى لمكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة أن الشركات الصناعية تلعب دورا مهما فى تنمية المجتمعات المحيطة بها وحل العديد من المشكلات التى تواجها ... مشيرا إلى أن هناك العديد من قصص النجاح والنماذج المشرفة فى محافظة سوهاج لشركات قامت بمسئوليتها المجتمعية وساهمت بشكل ايجابى على تنميتها صحيا وبيئيا وتعليميا واجتماعيا إلى جانب تحسين الظروف المعيشية للعاملين وأسرهم.

أضاف كمال أن المكتب نجح فى مساعدة المنشآت الصناعية فى سوهاج لتنفيذ مبادرات المسئولية الاجتماعية من خلال تنفيذ مشروعات التنمية المستدامة والتى أدت إلى تحسين ظروف العمل وحماية العاملين داخل بيئة العمل وخارجها، حيث يعد من الأولويات التى يحرص المكتب عليها اختيار المصانع الواقعة فى المناطق الفقيرة والمحرومة من الخدمات والتى يعمل بها العديد من النساء، إيمانا من المكتب بأهمية دور المرأة فى التنمية وحقها فى توفير بيئة نظيفة والعمل فى مناخ صحى، فقد أصبحت قضايا المرأة فى بؤرة الاهتمام مما دفع المكتب للمساهمة فى دعم قضايا المرأة من خلال تحسين بيئة العمل داخل المنشآت الصناعية، وإشراكها فى برامج التوعية واختيار المصانع التى لديها عدد كبير من عمالة النساء.

أما بالنسبة لعمالة الأطفال أشار كمال إلى أن المكتب يقوم بتوعية أصحاب المصانع بالقوانين الحاكمة لذلك والظروف المناسبة للعمل ويعتبر ذلك من شروط الحصول على القرض، كما يلعب المكتب دورا هاما فى توعية وتدريب أصحاب المصانع بأهمية تطبيق شروط السلامة والصحة المهنية، وتوزيع عينات من مهمات الأمن الصناعى داخل المنشآت الصناعية وفقا لاحتياجات كل قطاع صناعى.

وأوضح أنه تم تنفيذ مشروع لأحد المصانع التابعة لقطاع الصناعات الكيماوية بقيمة إجمالية 3 مليون ج م شارك المكتب فى تمويل 2 مليون و 100 الف ج م ، وقد راعى المكتب عند تنفيذ المشروع الذى اختير فيه احدث التكتنولوجيات الصديقة للبيئة ان تتبنى مفهوم شاملا للتنمية المستدامة يشمل الجانب الاقتصادي، والجانب البيئي والبعد الاجتماعي، ففيما يتعلق باستهلاك الطاقة تم خفض استهلاك الكهرباء بمقدار 71232 ك و س / سنة، ونتيجة لذلك تم خفض غازات الاحتباس الحرارى بمقدار 55 طن / سنة، كذلك تقليل الفاقد فى الخامات والمنتجات النهائية بمقدار 38 طن/سنة.

وأشار إلى أنه حقق المصنع عائد اقتصادى حوالى 471090 ج م / سنة ناتج من التوفير فى استهلاك الكهرباء والمواد الخام وتقليل حجم الهالك، وبلغت فترة الاسترداد حوالى 4 سنوات، حيث يسعى المشروع إلى تحقيق السلامة والصحة المهنية للعاملين وخلق جو عمل صحى وآمن ساهم فى حماية العاملين .

المخلفات الإلكترونية كارثة المستقبل

محمد الزرقا :
الثورة التكنولوجية تركت إرثا ثقيلا للأجيال القادمة

دينا رأفت

أحمد كمال :
شعبة خاصة لدعم صناعات إعادة تدوير المخلفات فنيا

تتزايد تحذيرات الخبراء والمتخصصين يوما تلو الآخر من مشكلة المخلفات الإلكترونية لتعدد مخاطرها البيئية والصحية التي تحدثها نتيجة لتراكمها وتقادمها وصعوبة التخلص منها أو إعادة تدوير بعض موادها وهو ما مثل تحديا أمام الدول المتقدمة وإن كانت الدول النامية أشد ضررا.

وتشير التقديرات عالمياً بأنه يتم إنتاج ما يقرب من 20-50 مليون طن سنوياً من النفايات الإلكترونية ، وغالباً في هذه البلدان لا يتم إعادة تدوير لهذه النفايات كما انه لا يوجد احتياطات تحافظ على صحة البيئة وصحة العاملين مما يجعلها تشكل تهديدات خطيرة للماء والطعام والهواء في هذه الأماكن نتيجة لتلوث التربة فتؤثر على صحة الأطفال والعاملين في هذه الأماكن.

وقد باتت تلك الأجهزة تحيط بالبشر من كل جانب وفي كل مكان وكل منزل سواء أكان عادياً أو معاصراً، لتصبح مخاطرها أكبر مع الزيادة المصحوبة بالنمو السريع للتكنولوجيا والتي أدت إلى قصر عمر المنتج وبالتالي الحاجة للاستغناء عنه وامتلاك آخر جديد متوافقا مع التطورات الحديثة.

وما يزيد الأمر صعوبة وتعقيدا إن الخبراء والمختصين أنفسهم منقسمون في تصنيف هذه النفايات الإلكترونية فالبعض يصنفها وفقا إلى الحجم في ثلاث فئات رئيسية آلات كهربائية منزلية كبيرة الحجم كالثلاجات وغسالات، أجهزة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ك ال"PC "وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وأجهزة الرصد وكاميرات المراقبة بالإضافة إلى الصنف الثالث والمتمثل في أجهزة المعدات الاستهلاكية كأجهزة التلفاز TV ، بينما يعتمد الآخرون على الألوان في تصنيفهم حيث يرون ان هناك "السلع البيضاء"، التي تتألف من الأجهزة المنزلية مثل مكيفات الهواء، وغسالات الصحون والثلاجات والغسالات، 'السلع البنية "التي تتألف من أجهزة التلفاز، والكاميرات، وكاميرات الفيديو، وأخيرا 'السلع الرمادية،' كأجهزة الكمبيوتر والطابعات وأجهزة الفاكس والماسحات الضوئية وغيرها ويؤكدون أن السلع الرمادية هي أكثرها تعقيدا نسبيا في إعادة التدوير بسبب تكويناتها السامة.

وهو ما أكده الدكتور، مصطفي حسين مدير مركز بازل الإقليمي ووزير البيئة الأسبق، أن قضية المخلفات الالكترونية متشعبة لها العديد من الفروع وتؤثر وتتأثر بالكثير من المجالات والقطاعات ...فهو موضوع متعلق بواحدة من أكثر القضايا الحيوية للعالم بأسره ، في حالة انتقالنا إلى حقبة جديدة كلياً حيث تتزايد الحاجة إلى تضافر الجهود الدولية لتسهيل عملية الانتقال وضمان شموليتها الكونية.

وأضاف مصطفي حسين أن النفايات الإلكترونية تمثل في الوقت الحاضر مشكلة أصبحت تؤرق العالم بسبب المخاطر البيئية والصحية التي تحدثها نتيجة لتراكمها وتقادمها وصعوبة التخلص منها، أو إعادة تدوير بعض موادها، وهو ما يمثل تحديات جسيمة أمام الدول المتقدمة، وإن كانت الدول النامية أشد ضرراً وبالأخص في حالة تصدير الأجهزة الإلكترونية الأقل جودة والأرخص سعراً والأدنى في مستوى مواصفاتها أو البالية (المستخدمة)، سواء كان بدافع التجارة، أو المساعدة، وهو ما يؤثر في كلتا الحالتين على تلك الدول من ناحية الاستنزاف المستمر لاقتصادياتها وتدمير البيئة بجبال نفاياتها، أو بسبب عجز تلك الدول عن تجميعها واستحالة قدرتها على تدويرها.

وأكمل حسين قائلا ان المشكلة هنا هي حول كيفية التخلص من الأجهزة الإلكترونية التي لم تعد صالحة أو التي لم تعد تواكب التطور التكنولوجي المطّرد، خصوصاً أن لجوء الدول المتقدمة تكنولوجياً الى تجميع الإلكترونيات المستخدمة وتصديرها الى البلدان النامية يجعل المشكلة أكبر في هذه البلدان ومنها لبنان.

وتابع: إن إيجاد حل لهذه المشكلة يتطلب تضافر الجهود فردياً وجماعياً ومن ثم دولياً، ليصبح بالإمكان التخلص من هذه النفايات بأقل ضرر.

فيما حذر الخبير البيئى الدكتور محمد الزرقا من خطورة التداول غير الآمن للمخلفات الإلكترونية وخاصة أجهزة المحمول، موضحا أن الثورة التكنولوجية المتصاعدة أدت إلى وجود عدد لا يحصى من الأجهزة الإلكترونية التى يستخدمها الإنسان، وأنه لم يعد مستغربا أن يستيقظ العالم على خطورة ملايين الأطنان من المخلفات الإلكترونية خاصة أفريقيا ودول العالم النامى.

وأكمل الزرقا أن التعامل مع هذه المخلفات فى مصر يتم من خلال تجار الخردة وورش الإصلاح العشوائية المنتشرة فى معظم شوارع القاهرة وبقية المحافظات حيث تتم بعمليات إحلال واستبدال للحصول على قطع غيار "نصف عمر" لتركيبها فى أجهزة أخرى متهالكة مما يزيد من الأخطار الصحية عندما تتحول هذه الأجهزة إلى نفايات. وتابع " بعضهم يقوم بصهر اللوحة الالكترونية للحصول على المعادن النفيسة الموجودة بها مثل الذهب والفضة وعندما تصبح المادة عديمة الفائدة يتم التخلص منها عن طريق الحرق أو الدفن مما يتسبب فى أخطار صحية وبيئية جسيمة.

وأبدى تخوفه من الباريوم مثلا كعنصر فلزى موجود في مصابيح الفلوروست وإذا تعرض الإنسان لهذا العنصر بطريقة مباشرة على المدى القصير يصاب بتورم بالمخ وضعف بالعضلات وأضرار بالكبد والطحال، وأثبتت الدراسات التى أجريت على حيوانات التجارب انها تؤدى إلى زيادة فى ضغط الدم واضطرابات بالقلب". وتابع أن 22% من استهلاك الزئبق العالمى يدخل فى صناعة الأجهزة الالكترونية والكهربية ويستخدم بصفة أساسية فى تصنيع الترموستات والحاسبات والريليهات ومفاتيح الفصل والوصل والدوائر المطبوعة والبطاريات والتليفونات المحمولة والتليفزيونات خاصة ذات الشاشات المسطحة فى حين أن الزئبق احد المواد شديدة السمية التى تسبب فى أمراض الكبد والمخ اذا تم استنشاقه أثناء عمليات الانصهار او الحرق. وأعلن المهندس أحمد المدير التنفيذي لمكتب الالتزام البيئي باتحاد الصناعات المصرية ، أنه تم توقيع اتفاقية شراكة مع عدد من الدول مثل الدنمارك وفنلندا والسويد وإيطاليا، في مجال تدوير المخلفات الإلكترونية. وقال إن الهدف الرئيسي من الأتفاقية هو إنشاء وحدات على أعلى مستوى لإعادة تدوير المخلفات الإلكترونية في كافة المحافظات المصرية، مشيرا إلى أن هناك جهودا كبيرة تبذل للتدريب على تجميع وإعادة تدوير المخلفات ونشر حملات للتوعية البيئية في مجال حصر وتجميع المخلفات الإلكترونية من المحافظات.

وقال إن الهدف الرئيسي من الأتفاقية هو إنشاء وحدات على أعلى مستوى لإعادة تدوير المخلفات الإلكترونية في كافة المحافظات المصرية، مشيرا إلى أن هناك جهودا كبيرة تبذل للتدريب على تجميع وإعادة تدوير المخلفات ونشر حملات للتوعية البيئية في مجال حصر وتجميع المخلفات الإلكترونية من المحافظات.

وقال إنه تم تنفيذ 13 مشروعا ناجحا في مجال إعادة تدوير المخلفات بأنواعها بقيمة استثمارات بلغت31 مليون جنيه، موضحا أن المشروعات حققت عائدا لا يقل عن 30 % ، فضلا عن العائد البيئي ما دفع اتحاد الصناعات لإنشاء شعبة خاصة لإعادة التدوير تابعة لغرفة صناعة الكيماويات لتقديم كافة الخدمات الفنية لصناعات إعادة تدوير المخلفات.

وقال محمد بيومي مدير برامج الطاقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أنه في كثير من البلدان العربية يتعامل المجتمع المحلي مع المخلفات الخطرة بطرق غير سليمة لاستخلاص المعادن الثمينة من البلاستيك بكثير من الطرق الغير آمنة وقد يكون منها الحرق والذي ينتج عنه غاز الديكسون والفيران وهي من الغازات الضارة المؤثرة سلبا علي صحة الإنسان وتعتبر هذه الغازات من الغازات الضارة المدرجة تحت اتفاقية استكهولم وبالتالي مرفق البيئة العالمي يتدخل للحد من هذه الانبعاثات عن طريق الإدارة السليمة للمخلفات ، وقد يكون مصاحب لها خلق فرص عمل ، وتحويل القطاعات التي تعمل مع المخلفات الالكترونية بشكل عشوائي الي قطاعات رسمية ممكن تخلق فرص عمل للشباب ومصادر جديدة للدخل .

وقال الدكتور جمال عبد الناصر نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون البيئة أن مؤتمر الأطراف أصدر قرار حول انضمام المواد الالكترونية والمخلفات الخطرة حيز التنفيذ والاهتمام وقاموا بتوقيع شراكتين بين القطاع العام والخاص ليتم الحد من تداولها وبالأخص الموبايل الذي يستخدمه الإنسان بشكل كبير ويحتفظ بالتالف منه .

ومن هنا بدأت الدول الأوربية تعلن عن سبل للتخلص الآمن من المخلفات الالكترونية سواء كان في عملية نقلة أو استخدامه .. ورويدا بدأت تدخل منظومة المخلفات الالكترونية حيز الاهتمام

طالب عبد الناصر الحكومات بإعادة تقييم القوانين والتشريعات المعنية بتداول المخلفات الالكترونية وتضيف ما هي بحاجة له لتكون ملزمة للشركات .

"الالتزام البيئى"
يدعم إعادة تدوير المخلفات الالكترونية ويشجع الشركات الصناعية على الدخول فيها

أكد الدكتور شريف الجبلى- رئيس لجنة تسيير مكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية- أن الاتحاد يساهم فى دعم المنشآت الصناعية لإيجاد فرص تصنيعية جديدة وحيث أن مشكلة المخلفات الإلكترونية تداهمنا سريعاً بسبب كثرتها فى منازلنا كأجهزة التليفزيونات والفيديو والكمبيوتر المستعملة والتليفون المحمول الذى زادت نسبة استخدامه من 4،3 مليون فى 2001 الى 68 مليون تليفون فى 2012، وحسب تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول استهلاك أجهزة المحمول واستخدام الانترنت فى الدول العربية نجد أن مصر تحتل مركز متقدم بين الدول العربية.

من جانبه أوضح المهندس أحمد كمال عبد المنعم المدير التنفيذى لمكتب الالتزام البيئى أنه يمكن استخدام وتدوير العديد من المواد التى نستعملها يوميا، ولذلك قد تجد وسائل جديدة لتقليل كمية المخلفات التى تتخلص منها فالمخلفات الالكترونية هي الأسرع تراكماً في جميع أنحاء العالم وبشكل يفوق من 3-2 مرات جميع المخلفات الأخري، فهى حالياً تشكل ما نسبته 5% تقريباً من أجمالي المخلفات الصلبة في البلديات علي الصعيد العالمي، وتبلغ كميتها أكثر من 50 مليون طن سنوياً (آخذه في التزايد)، و بحلول عام 2020 ستقفز نسب المخلفات الالكترونية من أجهزة الكمبيوتر القديمة من 200% إلي 400% ، و لحسن الحظ أنه يمكن إعادة تدوير الكثير من تلك المنتجات الإلكترونية أو أجزاءٌ منها، على سبيل المثال عندما تصبح البطاريات القابلة لإعادة الشحن فى أجهزة اللاسلكى غير المفيدة، يمكن استخدام النيكل والرصاص والحديد والكوبالت المستخرجة منها فى بطاريات جديدة وفى الفولاذ المقاوم للصدأ. وأكد على أهمية تشجيع الدخول فى هذا المجال خاصة انه اتجاه حديث نسبيا وغير منتشر فى مصر، موضحا أن إعادة تدوير المخلفات الالكترونية من أجهزة الحاسب الآلى وملحقاتها وأجهزة المحمول والتليفزيون يستخلص منها العديد من المعادن الثمينة مثل النحاس والذهب والقصدير والألمنيوم بما يساعد فى إعادة استخدامها والاستفادة منها مرة أخرى، إلى جانب إمكانية إعادة تدوير حبارات الطباعة لإنتاج حبارات جديدة واستخدامها مرة أخرى.

وأشار كمال إلى أن المكتب يقوم بالتوعية بالمخاطر البيئة التى تسببها المخلفات الإلكترونية وخطورتها على الصحة العامة والمجتمع، إلى جانب نقل التكنولوجيا الحديثة الخاصة بتدويرها، سواء بالمشاركة بالدراسات الفنية ودراسات الأثر البيئى لمشروعات المخلفات الإلكتروني، وأيضا يقدم المكتب إلى جانب المساعدات المادية برامج تدريبية في المجالات المختلفة لنظم إدارة المخلفات الإلكترونية في العديد من المنشآت الصناعية.

وأوضحت المهندسة نها زينهم -منسق القطاع الصناعى بمكتب الالتزام البيئى- أن إنتاج المخلفات الإلكترونية قد وصل إلى 40 مليون طن فى العالم وهناك أكثر من ألف نوع من العناصر السامة التى تحتويها تلك المخلفات الإلكترونية، بما في ذلك مذيبات مكلورة، بوليفينيل كلوريد، معادن ثقيلة، مواد بلاستيكية وغازات، تستخدم فى صناعة المنتجات الإلكترونية ومكوناتها مثل قطع أشباه الموصلات، لوحات الدوائر والأقراص المدمجة، فعندما تكون هذه العناصر موضوعة بأمان داخل مشغل الموسيقى الخاص بك أو داخل أجهزة الكمبيوتر عندها ليس من الضرورى أبدآ اعتبار مخاطر المخلفات بحد ذاتها خطر على الصحة والبيئة ، فالمشاكل تحدث عندما تتلف هذه الأجهزة ويتم التخلص منها بشكل عشوائى عندها يمكن أن تتسرب مكوناتها من العناصر السامة إلى الموارد الطبيعية من ماء وهواء وتربه وتصل عبر السلسلة الغذائية أو بطريق الاستنشاق إلى الإنسان.

وسط توقعات بارتفاع نسبتها من 200% إلى 400% بحلول 2020

وأشارت إلى أن إعادة تدوير المخلفات الإلكترونية أصبح فى غاية الضرورة ومن هنا يأتى دور المنشآت الصناعية والشركات تجاه مسئوليتهم الاجتماعية تجاه موظفيهم وعمالهم وحمايتهم من الأمراض التى تنتج عنها، فعلى سبيل المثال الرصاص الذى يتواجد فى أجهزة شاشات التليفزيون والكمبيوتر يؤدى إلى إلحاق الضرر بالجهاز العصبي المركزي والطرفي والتأثير علي الدورة الدموية والكلي وجهاز المناعة إلى جانب الأثر السلبي علي التقدم والنمو العقلي للأطفال، وكذلك الزئبق الذى يتواجد فى الأجهزة الطبية والتليفونات المحمولة يؤدى إلى تحطيم الأعضاء الداخلية للإنسان خاصة الدماغ (المخ) إلى جانب الأجهزة أللإلكترونية المليئة بالأحبار السوداء والملونة تؤدى إلى أمراض فى الجهاز التنفسى والسرطان.

ملف العدد

المسئولية المجتمعية .. الطريق إلى التنمية المستدامة

لا شك أن المسئولية الاجتماعية تعد حجر الزاوية، وأداة مهمة لإبراز دور القطاع الخاص كمساهم في الجزء الأكبر والأساسي في النظام الاقتصادي الوطني، وقوى دافعة بالتعاون مع مؤسسات الدولة في القيام بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، وتمكين المرأة ورفع قدراتها ومهاراتها بما يؤهلها للمشاركة في عملية التنمية المستدامة، ومساندة الفئات الأكثر احتياجًا.

ويرى كثيرا من قادة وأصحاب الشركات أهمية بالغة في المشاركة الاجتماعية، بعد تخلي العديد من الحكومات عن كثير من أدوارها الخدمية ، وينظرون إلى العملية الاقتصادية على أنها نشاط اجتماعي ووطني وإنساني يهدف إلى التنمية والمشاركة في العمل العام.

ومع تطور الدور الذي تلعبه الشركات في التنمية والحوكمة الرشيدة والذي تطورًا جذريًا في العقود الماضية، تشير التوقعات إلى أن هذا الدور سيشهد المزيد من التطور في المستقبل، كما وتشير الدراسات إلى اهتمام المستهلكين بالسلوك الأخلاقي للشركات في المستقبل القريب.

وفى هذا الصدد وقع اتحاد الصناعات المصرية مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية لإنشاء مركز للمسئولية المجتمعية للشركات وستقوم منظمة العمل الدولية بموجب هذا الاتفاق بتقديم الدعم المادي والفني لإتحاد الصناعات لإنشاء مركز يسعى إلى تقديم خدمات وأنشطة جديدة تستهدف إعداد جيل من الخبراء والمتخصصين في مجال المسئولية المجتمعية للشركات

نظمها مكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية..

إطلاق مسابقة " أعمال رائدة لتحقيق التنمية المستدامة "

فى إطار سعى مكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية واستمرارا لمجهوداته فى تبنى مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات والمنشآت الصناعية أطلق المكتب مسابقة " أعمال رائدة لتحقيق التنمية المستدامة " بهدف دعوة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي تبذل جهداً في مجال التنمية المستدامة لتقديم نماذج وقصص نجاح لمبادراتهم وذلك لتعزيز الوعي بالتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية بين الشركات المصرية

صرح الدكتور شريف الجبلى رئيس لجنة التسيير بمكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة بأن الدور الاجتماعي للقطاع الخاص قد اكتسب أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة حيث تلعب المنشآت الصناعية دورا مهماً في تنمية المجتمعات المحيطة بها ، فالشركات الأن أصبحت لا تعتبر كيانات اقتصادية فقط بل هي كيانات ترتبط بالمجتمع الذي تعمل فيه، فهي تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية متشابكة مع المجتمع، وكلما تحسنت الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع كلما تزداد فرصة القطاع الخاص في العمل في بيئة أفضل... مشيرا الى تشجيع المكتب المنشآت الصناعية للاشتراك فى المسابقة وتقديم نماذج للأنشطة والمبادرات التى تم تنفيذها فى مجال المسئولية الاجتماعية.

ويقول المهندس أحمد كمال المدير التنفيذى للمكتب أن هناك عدد كبير من المنشآت أنجزت أعمالهم علي نحو مسئول اجتماعياً ، حتي إذا لم يكونوا علي دراية بالمصطلح فتعتبر " المسؤولية الاجتماعية للشركات " في المشروعات الصغيرة والمتوسطة أقل رسمية وأكثر سهولة في التطبيق عنها في المشروعات والشركات الكبيرة... موضحا أن الهدف من المسابقة هو إبراز مزايا وفوائد دمج جهود التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في مجال عمل الشركة و ضرورة الربط بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، والتى تركز على المجالات " البيئة ، مكان العمل ، المجتمع " و تستهدف المنشآت الكبيرة والمنشآت الصناعية الصغيرة

وتوضح مروة حسين منسق الاتصال والمسئولية الاجتماعية بالمكتب أنه تم وضع عدد من الشروط التى لابد أن تستوفها المنشآت الراغبة في المشاركة بالمسابقة وتتلخص فى :

- أن تتبع القطاع الخاص .
- أن يكون لديها عضوية باتحاد الصناعات المصرية .
- أن تكون منشأة منذ أكثر من ثلاث سنوات .
- أن يكون لديها مقومات النمو والنجاح .
- أن تكون ملتزمة بالقوانين والتشريعات البيئية .
- أن يكون لدي الشركة خطة عمل مستقبلية في مجالات البيئة ومكان العمل والمجتمع .

موضحة أن الفائزين سيتم تكريمهم في احتفالية خاصة وسوف تعرض قصص نجاح الشركات الفائزة في وسائل الإعلام باعتبارها نماذج رائدة في مجال التنمية المستدامة وتضيف مروة حسين أن الهدف الأساسي من المسابقة هو تشجيع الشركات ونشر قصص النجاح لكي تكون نموذج للشركات الأخرى... مشيرة الى أن الجائزة تعد جائزة للإلهام ومع ذلك فليس الهدف فقط لتحديد الشركات الناجحة بل لتسليط الضوء علي شركات نموذجية تعمل بطريقة إيجابية مع التحديات التي تواجهها.

إطلاق البرنامج المصري للرعاية المسئولة

فى إطار خارطة الطريق التى تم وضعها خلال المؤتمر الذي عقد بماليزيا فى ديسمبر ٢٠١٣ بحضور أعضاء مجلس إدارة غرفة الصناعات الكيماوية و٦٥ شركة من قطاع الصناعات الكيماوية وبمشاركة ممثلين لمجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية وممثلين لهيئة التنمية الصناعية، هيئة المواصفات والجودة، مصلحة الكيمياء وجهاز شئون البيئة بالإضافة إلى عدد من الاستشاريين والخبراء فى مجال البيئة والصناعة، تم إطلاق البرنامج المصرى للرعاية المسئولة، حيث عقدت غرفة الصناعات الكيماوية بالتعاون مع مكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية مؤتمر موسع لاطلاق البرنامج المصري للرعاية المسئولة بقطاع الصناعات الكيماوية وذلك يوم الثلاثاء الموافق ١٨ نوفمبر ٢٠١٤ أعقبه برنامج تدريبي وبناء قدرات لمدة يومين للقيادات التفيذية بالشركات الراغبة فى الانضمام لهذ البرنامج، وذلك تحت رعاية وحضور ثلاث وزراء و حضور ممثل سفير الولايات المتحدة الأمريكية و رئيس اتحاد الصناعات المصرية ، ورئيس غرفة الصناعات الكيماوية ورؤساء كل من هيئة التنمية الصناعية، هيئة المواصفات والجودة، جهاز شئون البيئة ومصلحة الكيمياء و١٥٠ رئيس مجلس إدارة لكبري الشركات الصناعية:

تأتي فاعلية إطلاق البرنامج المصري فى اطار الخطوات التنفيذية التي قام بها مكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة والتى تضمنت الاتفاق على صياغة خطاب الالتزام الطوعي للشركات، والانتهاء من صياغة الاكواد التنفيذية الخاصة بالمبادرة وبما يتلائم مع طبيعة الصناعة المصرية، إلى جانب تسجيل العلامة التجارية الخاصة بالمبادرة وتشكيل اللجنة العليا لبرنامج الرعاية المسئولة، وذلك من خلال التعاون المشترك بين غرفة الصناعات الكيماوية و مكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة من جهة وبرنامج الامان والسلامة الكيميائية الامريكي من جهة اخري وبحضور مجموعة من الخبراء الدوليين من الاتحاد الدولى للكيمياء التطبيقية و المجلس الامريكي للصناعات الكيماوية وبرنامج الامان والسلامة الكيمائية التابع لوزارة الخارجية الامريكية و بالاضافة الى الاتحاد الكندى للصناعات الكيماوية والمجلس الاوروبي للصناعات الكيماوية ومكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة وممثلين عن بعض الشركات التي تبنت هذة المبادرة

جدير بالذكر ان العلامة الخاصة ببرنامج الرعاية المسئولة هي علامة تجاريه موحدة على مستوي العالم ويتم تسجيلها داخليا فى كل دولة بمعرفة الجهة المنفذة للبرنامج كما هو الحال بالنسبة لمكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة وهنا يجب الاشارة ان برنامج الرعاية المسئولة مطبق فى حوالى 60 دولة على مستوى العالم وتم اطلاقه عام 1985 للتغلب على المشاكل الصحية الناتجه عن الصناعات الكيماوية خاصة بين العاملين وتعتمد على توفير الحماية للعاملين من التعرض للمواد الكيماوية وضمان النقل الامن للبضائع مع تقديم المشورة فيما يتعلق بتدابير الصحة والسلامة المهنية. كما يعمل البرنامج على زيادة معدلات السلامة و التأمين للمنشآت الصناعية والعاملين بها و رفع معدلات التأمين ضد حوادث الحريق والسرقة للمنشآت الصناعية.

وقد تبني القطاع الصناعي المصري هذا البرنامج نتيجة تمتع البرنامج بشهره عالمية خاصة فى اطار المنظمات والاتحادات الصناعية الدولية وهو سوف يؤدي بدورة الى زيادة فى دعم القطاع الصناعي المصري على مستوي العالم. كما ان اطلاق البرنامج المصري من شأنه وبما لدية من قدرات فنية وتنفيذية ان يدعم الشركات الصناعية في بلدان وسط وشمال افريقيا والشركات الصناعية بالبلدان العربية فى تبني هذا البرنامج وتنفيذه.

مستقبل الصناعة في التنمية المستدامة

التنمية المستدامة في قطاع الصناعة أصبحت ضرورة، ومن أهدافها التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقليص استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد ، وفي هذا الإطار يجري حاليا تنفيذ بعض المشروعات منها مشروع التحكم في التلوث الصناعي ، ومشروع حماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام الصناعي (PPSI).

التحكم في التلوث الصناعي

ويشير د محمد صلاح رئيس قطاع حماية البيئة إلى أننا بصدد مشروع التحكم في التلوث الصناعي وان عدد المشروعات المدرجة بالمشروع حتى ديسمبر ٢٠١٤ هو ٣٦ مشروعا لعدد ٢٧ شركة بتكلفة إجمالية تبلغ ٣٢٠ مليون دولار

ويضيف د محمد أن أهم أهداف المشروع هو توفيق أوضاع المنشآت الصناعية للتوافق مع القوانين البيئي ، وتقليل التلوث الناتج منها لتحسين نوعية الهواء والحد من نوبات التلوث الحادة ، وإنشاء آليات دائمة لتفعيل مشروعات مكافحة التلوث ورفع القدرة على الالتزام البيئى وتشجيع الصناعة المصرية على توفيق منتجاتها مع متطلبات التصدير والمنافسة فى الأسواق العالمية.

دعم مشروعات الإنتاج الأنظف التي تساهم في تقليل استخدام المواد الخام والمخلفات الناتجة وبالتالي زيادة الإنتاج .

وقال إن المشروع سيمنح قروض ميسرة للمنشآت الصناعية من خلال البنك الأهلى المصرى (٨٠ق قرض ، ٢٠ق منحة لا ترد) ويبلغ قيمة التمويل لهذا المكون ٢٠ مليون دولار من البنك الدولى للإنشاء والتعمير وما يعادل ٤٠ مليون دولار من بنك اليابان للتعاون الدولى و ٤٠ مليون يورو من بنك الاستثمار الاوروبى و٤٠ مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية

وأضاف أنه سيتم تقديم الدعم الفنى للمنشآت الصناعية التى سيتم تمويلها من خلال (منح لا ترد) من بنك الاستثمار الأوروبي بتمويل(٢،٨) مليون يورو، والحكومة الفنلندية بتمويل (٠،٨٨) مليون يورو.

وأوضح أن من الشركات المشاركة في المشروع :
الشركة المصرية للنشا والجلوكوز (١٠،٥ مليون دولار) والشركة القومية للأسمنت (١٧،٧ مليون دولار) وشركة النصر لصناعة الكوك (٢ مليون دولار).

مشروع حماية البيئة

وقال إن مشروع حماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام الصناعي (PPSI) الممول من بنك التعمير الألماني (KFW)يهدف إلى دعم الصناعة (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) للالتزام بالقوانين البيئية وهو مشروع مشترك بين الحكومة الألمانية ممثلة في بنك التعمير الألماني والحكومة المصرية ممثلة في البنك المركزي المصري كمتلق، وجهاز شئون البيئة كجهة منفذة للمشروع.

ويقدم المشروع للشركات الدعم المالى من خلال حزم ميسرة (٢٠ف للصناعات الكبيرة-٣٠ف منحة للصناعات الصغيرة و المتوسطة) دون اشتراط حصول الشركة على قرض، ويتم متابعة الشركة لمدة سنة من التشغيل و التأكد من العائد البيئي للمشروعات المنفذة.

يتم تنفيذ المشروع من خلال إدارة ثلاثة برامج فرعية وهى:

PPSI I ويبلغ إجمالي المنحة به (٦،٥٥) مليون يورو مخصصة للشركات يستفيد منها ٦٣ مشروعا فى ٥٦ شركة .

PPSI I I ويبلغ إجمالي المنحة به (٨،٥) مليون يورو لـ ٤٤ مشروعا فى ٣٣ شركة .

PPSIالجزء الممول من صندوق حماية البيئة ويبلغ إجمالى المنحة به (٠،٦٦٥) مليون يورو للصناعات الصغيرة والمتوسطة لـ ٨ مشروعات فى ٥ شركات .

ومن الشركات المشاركة في المشروع شركة الأمل لتصنيع وتجميع السيارات شركة إسماعيلية / مصر للدواجن

المحروقات والاحتباس الحراري

ويشير د / على إلى أن استخدام المحروقات يستلزم اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة. فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية ، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاث لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في احترار عالمي للمناخ. وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد – ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا- آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاهية الناس ومعيشتهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

تكنولوجيات أنظف

ويضيف د /على عبد الرحمن على رئيس الاتحاد العربى للتنمية المستدامة والبيئة انه كثيرا ما تتسبب المرافق الصناعية فى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة ، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا تخضع للرقابة إلى حد كبير . وهذه النفايات تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية.

وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد ، وإعادة تدوير النفايات داخليا .

مشروعان للتحكم في التلوث الصناعي وحماية البيئة للقطاعين الخاص والأعمال العام الصناعي

طبقة الأزون

ويوضح د/ مهندس سامح داود ارمانيوس أستاذ هندسة الرى والصرف والموارد المائية بكلية الهندسة بجامعة عين شمس أن التنمية المستدامة هي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، حيث تقوم على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من جهة والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى وعليه فهي عمليات مكملة لبعضها البعض وليست متناقضة، إذ تعد السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للأجيال الحاضرة والمقبلة.

دور المجتمع المدنى

ويشير الدكتور ارمانيوس الى أن هناك دورا كبيرا للمجتمع المدني في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة، نتيجة للتحولات والتطورات العالمية التي شهدتها الاقتصاديات العالمية، ومع تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق التوازن بين الجانب البيئي من جهة والجانب الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى أصبحت الحاجة إلى المجتمع المدني ومنظماته لحل المشكلات والأزمات ونشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع.

وأكد ضرورة إشراك مؤسسات المجتمع المدني في وضع خطط التنمية ، والاستعانة بمنظمات المجتمع المدني والجمعيات التي تمتلك خبرة متنامية ومتطورة في مجال حماية البيئة،وإيجاد آليات للتواصل والتنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية التي تمثل المجتمع المدني وكذا الحكومات لأجل تحقيق أكبر قدر من التعاون والحصول على البيانات والمعلومات وتبادل الخبرات. وضرورة تحقيق تنمية مستدامة فعلية تكون الأبعاد الثلاثة محققة فيها (اقتصادية،اجتماعية،بيئية) لتضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بمتطلبات الأجيال المستقبلية.

الحد من انبعاث الغازات

ويضيف على أن التنمية المستدامة تهدف في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، وسيتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة ونفقتها محتملة وحتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

المجتمع المدني شريك أساسي مع الحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

● النفايات الصناعية

ويشير الدكتور ارمانيوس الى أن هناك دورا كبيرا وقال : تنقسم النفايات الصناعية إلى غازية وسائلة وصلبة ، وبالنسبة للنفايات الغازية فإن كل الدول النامية دون استثناء تستعمل سماءها كمقابر النفايات الغازية حيث أن معظم النفايات الغازية الناتجة عن صناعات البترول أو البتروكيميات و الناتج عن مصانع الأغذية تعتبر غازات يسهل خلطها بالهواء وتبعثرها دون أن تشكل مشاكل واضحة للبيئة. وأن مجرد التفكير فى استحداث تكنولوجيا اقتصادية للتخلص من النفايات الغازية يعتبر فى ضرب المستحيل حيث أن كل المصانع الحالية لا تستخدم بها تكنولوجيات نظيفة.

وتعتبر أهم النفايات التى تخرج من المصانع فى كل الدول النامية حيث استخدمت معظم الدول النامية مصادر المياه من بحار وخلجان وأنهار وبحيرات كمدافن للنفايات السائلة لتسبب أكبر كارثة بيئية للمجتمع خاصة إذا تم إعادة استخدام المياه حتى بعد تكريرها ومعالجتها للاستعمال الإنسانى أو الحيوانى وتتصف النفايات الصناعية السائلة باحتوائها على كم يعتد به من المواد الكيماوية والعناصر السامة والضارة والتى تتباين طبقاً لنوعية الصناعة التى تولدت عنها، ولا يوصى بإعادة استخدام هذه النوعية من المياه إلا فى إطار محتواها من العناصر الضارة فى المدى الذى تسمح به المعايير والمحددات التكنولوجية والعلمية لإعادة استخدام المياه، حيث أن علاج الضرر البيئى عن تراكم هذه المواد مازال من الأمور العسيرة تكنولوجيا، فلا توجد تكنولوجيا حتى الآن قادرة على إنتاج مياه نقية ١٠٠ ٪ من النفايات الصناعية السائلة بطريقة اقتصادية.

لا توجد أية إحصاءات متاحة عن كمية أو نوعية النفايات الصلبة والتى تختلف باختلاف نوعية الصناعة وحجم المصنع وقدراته الإنتاجية والتى يقدرها العلماء فى الدول النامية بما لا يزيد عن ٥٠٠٠ طن سنوياً، بالرغم من أن الدراسات الميدانية أثبتت أن النفايات الصلبة المتولدة من الصناعة فى مصر مثلاً تزيد عن ثلاثة أرباع مليون طن، مما يؤكد ضرورة توفير البيانات وضرورة الاهتمام بعمل بنوك للنفايات تعطى صورة حقيقة لمشكلة النفايات فى الوطن العربى.

وتضيف الدكتورة يمن الحماقى أنه يوجد تحفظ كبير فى أداء ملف الصناعة من كل الأجهزة المسئولة فيما عدا بعض الأنشطة مؤخرا شهدتها وزارة البيئة تتعلق بالتلوث على نهر النيل ووضع خطط زمنيه لتغير ذلك.

● مرصد بيئي

وتشير د يمنى الحماقى أستاذ الاقتصاد بجامعه عين شمس إلى أنه لا يوجد مرصد بيئى يحدد مدى تأثير التغير المناخى على الصناعة وذلك للاستفادة من الفرص الكبيرة فى هذا القطاع والمرتبطة باستخدام مؤشرات التكييف مع ظاهره التغير المناخى وان الأمر يحتاج إلى مزيد من العمل لهيكلة شامله لقطاع الصناعة سواء بتحديد الرؤى المستقبلية للإدارة وخفض الانبعاثات والاستفادة من الفرص المتاحة من الاقتصاد الأخضر وخاصة فى مجال الطاقة الجديدة والمتجددة.

نجاحات مصرية فى مجال المسئولية المجتمعية

تسعى العديد من الشركات المصرية إلى تحقق ميزة تنافسية تغزو بها الأسواق العالمية فى ظل تغيرات وتطورات متلاحقة فى التكنولوجيات المستخدمة واحتياجات ومتطلبات السوق العالمى، فالميزة التنافسية أصبحت أساس للتواجد داخل الأسواق سواء داخليا أو خارجيا ابتداء من السعر ثم الجودة والكفاءة التى يبحث عنها العملاء، ثم الدور الأهم وهو المسئولية المجتمعية داخل المنشأة وخارجها... ونستعرض هنا بعض النماذج الناجحة لشركات اهتمت بالمسئولية المجتمعية وكان لمكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة دورا بارزا فى تحقيقها.

الشركة المصرية للأملاح والمعادن (اميسال)

تأسست الشركة في عام ١٩٨٤ كشركة مساهمة مصرية طبقا ٤٣ لسنة ١٩٧٤ للاستثمار والمناطق الحرة وذلك منظور بيئي اقتصادي للتحكم و الحد من الارتفاع المتزايد لملوحة بحيرة قارون عن طريق استخلاص الأملاح المعدنية بطرق فيزيائية وبدون إضافة اى كيماويات أو مواد ملوثة للبيئة كمجمع صناعي متكامل على شاطئ بحيرة قارون بالفيوم. تمتلك الشركة ستة مصانع حالية:

- مصنع لانتاج كبريتات الصوديوم اللامائية بطاقة ١٢٠ ألف طن سنوي وتستخدم أساسا فى صناعة المنظفات ، الورق والزجاج ويعتبر المصنع الوحيد فى المنطقة العربية والأفريقية لهذا المنتج.
- مصنع إنتاج ملح كلوريد الصوديوم للاستخدامات الآدمية والصناعية بطريقة الغسيل والتكرير بطاقة إنتاجية ١٥٠ ألف طن سنوي ويباع تحت الاسم التجاري (بونو) أكياس.
- مصنع إنتاج كلوريد الصوديوم عالي النقاوة (الفاكيوم) بطاقة إنتاجية ٤٠ ألف طن / سنوي للاستخدامات الآدمية والصناعية تحت الاسم التجاري بونو سال وملح الأقراص للاستخدام الصناعي فى معالجة مياه الغلايات.
- مصنع إنتاج مادة كبريتات الماغنسيوم المائية (ملح الأبسوم) بطاقة انتاحية ٣٠ إلف طن ويعتبر المصنع الوحيد فى منطقة الشرق الأوسط لإنتاج هذه المادة وتستخدم كمخصب زراعي فى تحسين مواصفات التربة الزراعية وخاصة التربة الرملية.
- توسعات مصنع أنتاح كلوريد الصوديوم عالى النقاوة (تحت ضغط مخلخل) بطاقة إنتاجية ٥٠ ألف طن / سنة (سيتم الافتتاح والإنتاج التجريبى مارس ٢٠١٥).
- وحدة إنتاج الملح الطبي (لإنتاج محاليل الغسيل الكلوي ومحاليل الحقن الوريدي(بطاقة إنتاجية ١٥ ألف طن سنة ويعتبر المصنع الوحيد في المنطقة العربية (سيتم الاقتتاح والإنتاج التجريبى مارس ٢٠١٥).

الشركة.. ودور مجتمعي فعال ونشط

- قامت الشركة بإنشاء مخبز لخدمةالمنطقة السكنية للعاملين بالشركة وأهالى القرى المحيطة (قرى شكشكوك، سليمان والزغيبى).
- قامت الشركة بإنشاء دار حضانة لخدمة أبناء العاملين بالشركة وأبناء اهالى القرى المجاورة.
- قامت الشركة بإنشاء نادي احتماعى ورياضي لخدمة أبناء العاملين والقرى المحيطة وتقوم بتنظيم دورات ثقافية ورياضية.
- قامت الشركة بالمساهمة في إنشاء مسجد لخدمة اهالى قرية شكشكوك،
- قامت الشركة بتطوير الوحدة الصحية بقرية شكشكوك عن طريق شراء أجهزة طبية لها.
- قامت الشركة بالمساهمة بحوالي نصف مليون جنية فى إنشاء الجسر الفاصل بين بحيرة قارون وقرية شكشكوك للحد من الغرق الذي كان يسببه هذا الجسر للقرية وخاصة في فصل الشتاء.

- تقوم الشركة بتشغيل معداتها لتمهيد وتنظيف الشوارع ورفع القمامة من قرية شكشكوك والقرى المجاورة.
- قامت الشركة بإنارة ورصف الطريق الذي يربط الشركة بقرية شكشكوك والقرى المحيطة بها.
- تقوم الشركة بالتبرع بجزء من إنتاجها من ملح الطعام للجمعيات الخيرية لتوزيعه على الفقراء والمحتاجين.
- تشجع الشركة الزيارات المدرسية بالمجتمع المحيط بالشركة كجزء تثقيفي لأطفال وطلاب المدارس للتعريف بالصناعات الموجودة وكذلك كنوع من التوعية بأهمية استعمال الملح المصنع بطرق علمية أمنة على صحة الفرد.

مشروعات جديدة

تقوم الشركة بعدد من الإجراءات لتطوير مصانعها .. منها

- توسعات إنتاج ملح الفاكيوم عالي النقاوة (تحت ضغط مخلخل) بطاقة إنتاجية ٥٠ ألف طن/ سنوى.
- وحدة إنتاج الملح الطبي بطاقة إنتاجية ١٥ ألف طن سنوى للاستخدامات الطبية.

وذلك التخلص من المخلفات السائلة والصلبة (٤٠٠ ألف م٣ من مخلفات المحاليل السائلة الناتجة من المصانع وكذلك التخلص من حوالي ٢٥٠ ألف طن مخلفات ملحية صلبة منخفضة النقاوة لإعادة تدويرها لإنتاج الملح الطبي) بالإضافة إلى ميكنة وحدات التعبئة فى مصنع إنتاج كلوريد الصوديوم بطريق التكرير والغسيل لتقليل فواقد مواد التعبئة والتغليف.

النتائج والمزايا

نتيجة لذلك حققت الشركة المحافظة والتحكم فى ملوحة بحيرة قارون. من الارتفاع المتزايد عند حدود ٣٥ جرام / اللتر مما أدى إلى الأتى: -

- الحفاظ على النظام البيئي داخل محمية بحيرة قارون ، انعكس ذلك على التنوع البيولوجي للبيئات البحرية والبرية داخل المحمية.
- الحفاظ على الأراضى الزراعية وخاصة فى القرى الملاصق والمحاورة لبحيرة قارون من التملح.
- زيادة مساحة الأراضى الزراعية المستصلحة وخاصة عند الطرف الشرقي للبحيرة وخاصة في العشر سنوات الأخيرة إلى مايقرب من ٢٠ إلف فدان.

مجموعة شركات السويس للأسمنت

تعد مجموعة شركات السويس للأسمنت أحد من أكبر منتجي الأسمنت في مصر، ومع ما تتمتع به المجموعة من سجل حافل في السوق المصري، فمن دواعي الفخر والاعتزاز استخدام الأسمنت الذي تنتجه المجموعة في بناء أفخر المباني والصروح الشهيرة في مصر، كما أنها تحرص على ابتكار كل ما هو جديد من العلامات التجارية والمنتجات بما يفي باحتياجات السوق. والهدف الرئيسي للمجموعة هو مواصلة الاستثمار وتطوير أنشطتها في البلاد من خلال احترام هويتها المصرية وتعزيز كفاءتها من خلال تحويل الشركة من مورد للأسمنت إلى مورد للخدمات لصناعة البناء والتشييد. وتمتلك مجموعة شركات السويس للأسمنت شبكة صناعية تتكون من خمسة مصانع في السويس والقطامية وطره وحلوان والمنيا، والتي تقدم أكبر تشكيلة متنوعة من المنتجات.

٤٠٠ ألف يورو لمعهد دون بوسكو

فقد بدأت مجموعة شركات السويس للأسمنت الشراكة مع معهد دون بوسكو في عام ٢٠٠٦. منذ ذلك الوقت، لعبت الشركة دوراً مهماً بصفتها ممول لأنشطة المعهد، وقامت بدعم أعمال رفع كفاءة المعهد سواء من حيث البنية التحتية أو المنشآت. كما مهدت الطريق لإعداد برامج تدريبية جديدة وزيادة عدد الطلاب الدارسين بالمعهد. وترتبط جهود السويس للأسمنت بأنشطة البرنامج القومي لمحو الأمية وتطوير التعليم الذي أطلقته الحكومة المصرية.

ويأتي التعليم ذو الجودة العالية المقدم من معهد دون بوسكو في صميم رؤية السويس للأسمنت لمستقبل مصر. ونحن نأمل أن تستطيع أسمنت السويس مساعدة المعاهد والمدارس الفنية والمهنية الأخرى في القاهرة والإسكندرية التي تعتمد نفس منهجية المعهد، لكي تعطي الفرصة لعدد أكبر من الطلاب لتعلم مهارات العمل الأساسية.

الشركة.. والمسئولية المجتمعية

قامت الشركة بعدد من الأنشطة والمبادرات التى تخدم المجتمع.. فعلى سبيل المثال قامت الشركة بالتالى:

- تطوير مستشفى حلوان العام بالتعاون مؤسسة مصر الخير.
- تجديد وتطوير مدرسة عمر بن الخطاب الإعدادية للبنين بكفر سليم، محافظة السويس بالتعاون مع جمعية تكاتف للتنمية.
- تجديد وتطوير مدرسة أسمنت كفر العلو الابتدائية بمنطقة كفر العلو،وذلك بالتعاون مع جمعية نهوض وتنمية المرأة.
- دعم تطوير بيئة التعلم في ٥ مدارس داخل مركز سمالوط بمحافظة المنيا بالتعاون مع هيئة كير الدولية.
- دعم معهد دون بوسكو

وتعي مجموعة شركات السويس للأسمنت أن خريجي معهد دون بوسكو مطلوبون في القطاع الصناعي بسبب التدريب الممتاز والمهارات المتخصصة التي يحصلون عليها. كما أن المجموعة تطور من أدائهم من خلال فرص التدريب الصيفية بمصانعها؛ حيث يتلقى المتدربين على مدار شهرين تدريباً عملياً ونظرياً على صناعة الأسمنت، فضلاً عن تدريبهم على سياسات حماية البيئة وسلامة العاملين المتبعة بشركات المجموعة.

ويُخصص جزء من التمويل المقدم من المجموعة لتغطية مصاريف الطلاب غير القادرين. وحتى الآن، فقد تبرعت مجموعة شركات السويس للأسمنت بما يزيد على ٤٠٠٠٠٠ يورو لصالح المعهد.

منذ عام ٢٠٠٦ وحتى الآن قامت شركة السويس للأسمنت بتعيين أكثر من ٢٠ خريجاً وتقديم فرص التدريب العملي إلى ١٧٠ مشارك آخرين، علاوة على، استكمل ٢٣ طالباً من خريجي المعهد خلال العامين الماضيين دراستهم الجامعية بفضل المساهمات المالية والفنية المقدمة من مجموعة شركات السويس للأسمنت.

ماس فود إنترناشيونال

تأسست الشركة عام ٢٠٠٦ وذلك لتقديم منتجات غذائية متوازنة لتعزيز مسؤوليتها تجاه عملائها، حيث تقوم بصناعة منتجات حبوب الإفطار والسريال بار والبسكويت والشعيرية سريعة التحضير، كما تمتلك حصة سوقية بالسوق المصري تصل إلى ٧٠ف.

وقد تمكنت من إنشاء أكثر من ٤٥ أسواق تصدير كما تمكنوا بنجاح لزيادة حجم السوق إلى أكثر من ٣ أضعاف ما كانت عليه قبل ١٠ أعوام. (اعادة صياغة)

تطبيق الأيزو ٢٦٠٠٠ .. والمسئولية المجتمعية

قامت الشركة بعدد من الأنشطة والمبادرات التى تخدم المجتمع.. فعلى سبيل المثال قامت الشركة بالتالى:

تم تطبيق الأيزو ٢٦٠٠٠ الخاص بالمسئولية المجتمعية ومن خلاله تم عمل الآتي:

- تم تعديل الرؤية و الرسالة بما يتناسب مع فكر الاستدامة.
- تم وضع ونشر ميثاق شرف للمجموعة.
- تم تعديل مبادئ الشركة و سياسات العمل بما يتناسب مع فكر الاستدامة.
- تم عمل توعية للعاملين و مديري الإدارات بالمسئولية المجتمعية.
- احترام حقوق الإنسان.
- احترام معايير السلوك الدولية.
- العناية بالعاملين.
- تنمية الموارد البشرية.
- عناية صحية وعلاج.

تنمية المجتمع المحلي

وفى مجال تنمية المجتمع المحلى قامت الشركة بالعديد من الإجراءات أهمها:

- استقصاء رأي العملاء.
- معلومات وألعاب على العبوات.
- مشروع تعليم الانجليزية للأطفال مع المجلس الثقافي البريطاني.
- تنمية العاملين وأسرهم.
- الشراكة مع الجهات البحثية والجامعات.
- برامج التدريب والتطوير.
- برامج خدمات التأهيل من أجل التوظيف.
- يوم السلام العالمي للطفل – وزارة الشباب.
- مبادرة التنمية الخضراء – وزارة البيئة –حي العجوزة- هيئة النظافة والتجميل نظافة وتجميل ش السودان.
- طلاء سور مدرسة- رئاسة حي العجوزة.
- الراعي الرئيسي لبرنامج الكفاءات.
- الراعي الرئيسي لمبادرة ميش عيب للتدريب التحويلي.
- الراعي الرئيسي لمبادرة التثقيف البيئي للتنمية الخضراء.
- رعاية لفصول محو الأمية في مشروع علم وأتعلم.
- شراء لبعض الأجهزة الطبية لأبطال الرياضة من ذوي الاحتياجات الخاصة تحت إشراف وزارة الشباب والرياضة.
- تشجيع عدد من الخريجين الشباب لتعزيز ثقافة العمل الحر ببعض مراكز الشباب.

النتائج و المزايا

- تم تقليل معدل تبديل الموظفين من ٢٠٦ في عام ٢٠١٢ إلى ٣٣ في عام ٢٠١٣
- أوضحت تقارير استقصاء رضا العاملين ارتفاع المعنويات بين الموظفين في الفترة الأخيرة بنسبة ٨٣,٧ ف
- خلق الثقة المتبادلة بين أفراد ومجموعات المجتمع المحلي بمختلف فئاته.
- زيادة حس الانتماء لدى الأفراد والمجموعات إلى المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه.
- زيادة قدرات المجتمع المحلي على تطوير تنظيماته وهيكلياته، وجعلها أكثر فعالية ومشاركة في عملية التنمية المجتمعية الشاملة.
- مساعدة الأفراد والمجموعات الفعالة في المجتمع على تطوير قدراته الذاتية وتبني أساليب عملية وعلمية في التعبير عن احتياجاتهم وأولوياتهم.

شركة يونيليفر

تأسست الشركة في ١٩٨٠ وهى شركة مساهمة مصرية تضم أكثر من ٦ شركات مثل شركات الشاي الفاخر ويونيليفر مشرق للشاي وفاين فودز وغيرها، ومن اهم منتجات الشركة شاي ليبتون ومرق كنور وصلصة الطماطم ومنتجات الصابون مثل دوف ولوكس وجود مورنينج، وكذلك منظفات جيف ومعجون أسنان سيجنال وكلوز أب و شامبوهات صن سيلك وكلير، والشركة تعمل في أسواق ٧ دول عربية مثل مصر والسودان وجنوب السودان وسوريا ولبنان والعراق والأردن وفلسطين، ويعمل بها حوالي ١٦٨٠ موظفا يعملون في الإدارة الرئيسية و٤ مصانع.

المسئولية المجتمعية للشركة

مشروع زينب هو مشروع تنموي اجتماعي لتوفير فرص عمل من خلال فكر المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال حيث تعاونت مع إحدى هيئات المجتمع المدني بتدريب ٢٠٠٠ سيدة على فكر العمل الحر والمشروعات الصغيرة حيث وفرت ٢٠٠٠ فرصة عمل لسيدات معيلات من الإسكندرية حتى محافظة البحيرة، وفكرة المشروع قائمة على فكر البيع بالمنازل لمنتجات يونيليفر الاستهلاكية حيث يصل متوسط مبيعات السيدات ٢٠٠ ألف جنيه شهريا بدخل يتفاوت بين ٤٠٠ إلي ١٠٠٠ جنيه للسيدة، وتستهدف الشركة الوصول إلي ٣٠٠٠ سيدة بنهاية عام ٢٠١٤، وقد بدأ المشروع بمحو أمية السيدات منذ عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣ حيث تم تدريبهم على فنون البيع والتجارة، وبدأ المشروع يعمل في المشروع حوالي ١٠ جمعيات أهلية بالإسكندرية و١٨ موظفا و ٢٠٠٠ سيدة.

تطبيق البيئة المستدامة

تسعى الشركة دائما إلى تطبيق ما يساهم فى تطوير أدائها وجودة منتجها، لذا اتخذت حزمة من الإجراءات لتطبيق البيئة المستدامة منها..

- توفير استهلاك الطاقة الكهرباء في المواقع الصناعية والإدارية، حيث يتم استخدام حلول تكنولوجية لاستخدام الإنارة الطبيعية بدلا من كشافات الكهرباء نهارا، أما ليلا فنستخدم كشافات إضاءة موفرة للطاقة الكهربائية في المصانع والمواقع الإدارية، أيضا نستخدم الغاز الطبيعي في الغلايات بدلا من السولار، كما يتم تطبيق نظم الإنتاج الحديثة لتوفير الطاقات في الماكينات بالمصانع. - توفير استهلاك المياه في المواقع الصناعية والإدارية، حيث يتم استخدام صنابير المياه الموفرة للاستخدام الآدمي في جميع المواقع، مع إعادة تدوير المياه كلما أمكن ذلك في العمليات الصناعية، بالإضافة إلى تطبيق نظم الري الحديثة لتوفير مياه ري الحدائق في الموقع.

تتبع الشركة فكر (العمل من المنزل وخارج مقر العمل بلا حدود) حيث ساهم فكر الشركة في العمل من خارج مكان العمل الرسمي في تحقيق أهداف هامة هى:-

- خلق حرية العمل مما يحقق المرونة والتلقائية في العمل.
- توفير الطاقة داخل العمل من مياه وكهرباء وتكيفات وتنقلات موظفين.
- توفير الطاقة خارج العمل من خلال تخفيض استهلاك البنزين والزيوت لسيارات الموظفين.
- رفع الروح المعنوية للموظفين والمساهمة في تحقيق أهداف العمل الإستراتيجية تطبيقا لفكر المرونة بالعمل.

وقد تم تطبيق هذا الفكر في كافة أماكن ومواقع العمل بالشركة بالمركز الرئيسي والأفرع بالمحافظات.

- فصل المخلفات الغير خطرة من المنبع وإعادة استخدامها أو تدويرها بالكامل (مبدأ صفر نفايات)، حيث تم عمل ندوات توعية لجميع العاملين بأهمية تقليل الفاقد في المواد وأهمية الفصل من المنبع وذلك تمهيدا لإعادة استخدامها أو تدويرها عن طريق شركات متخصصة – كما تم عمل ورشة داخل الشركة لإعادة تدوير الورق المستخدم في المكاتب عن طريق تعيين شباب من ذوي التحديات الخاصة.

النتائج والمزايا

- تخفيض الطاقة (كهرباء و سولار و غاز) بنسب تتراوح بين ١ف إلي ٢٠ف.
- تخفيض استهلاك المياه لنسب تصل إلي ٥٠ف في بعض المواقع.
- الوصول إلي هدف صفر مخلفات إلي مقالب النفايات بجميع المواقع الصناعية والإدارية.

شركة لوتس للملابس الجاهزة

تأسست الشركة عام ١٩٩٤، وتقوم بتصنيع وتصدير الملابس الجاهزة سواء رجال أو سيدات أو أطفال ويعتبر العملاء الرئيسين للشركة (ليفايز - بولو - كالفن كلاين - مجموعة جونز اباريل بمنتجاتها)، وتصدر شركة لوتس للملابس الجاهزة منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الاتحاد الأوروبي، ومساحة الشركة ٧٢٠٠٠ متر مربع تشمل ٥١ خط إنتاج ٥١٠٠٠ قطعة يوميا، وتتميز شركة لوتس للملابس الجاهزة بأقل معدل دوران للعمالة حيث تصل النسبة إلى ٤٪.

المسئولية المجتمعية

قامت الشركة بإنشاء وحدة معالجة لمياه الصرف الصناعى حيث تتم معالجة مياه الصرف معالجة كيميائية قبل الصرف على الشبكة الرئيسية، كما أنشأت وحدة للطاقة الشمسية أعلى مصنع هاى تك للاستفادة من الطاقة المتجددة والنظيفة، وقامت الشركة بتعميم استخدام اللمبات الموفرة وذلك تماشيا مع مشروع ترشيد استهلاك الطاقة.

جمعية تعاونية

قامت الشركة بإنشاء جمعية تعاونية استهلاكية للعاملين، حيث قامت بتوفير السلع الغذائية بأسعار مخفضة عن الأسواق، وذلك تيسيرا على العاملين بالشركة وتخفيف العبء على كاهل رب الأسرة، ويكون البيع نقدى بسعر التكلفة أو البيع بالأجل بدون إضافة أية فوائد، كذلك تخدم الجمعية التجمع السكنى المحيط بها بأسعار تعتبر أقل من الأسواق، وذلك تيسيرا على المحيطين بها.

تدريب الطلبة

قامت الشركة بإعداد وتجهيز ورش التدريب بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية مثل (مدرسة الزهور للبنات - مدرسة جمال عبد الناصر بنين - مدرسة أحمد زويل بنات) من حيث التجهيزات والتوصيلات الكهربائية والمعدات المساعدة للتدريب مثل (كراسى - مكاوى - ترابيزات القص ...إلخ) وماكينات الخياطة الحديثة والمختلفة (توفير عدد ٦٣ ماكينة خياطة وعدد ٨ مكاوى و٤ غلايات و١٠٩ كرسى) للمساعدة على تسهيل عملية التدريب للطلبة داخل المدارس.

النتائج و المزايا

- تقليل معدلات ترك العمالة للشركة وذلك لإحساسهم بالاستقرار والولاء والانتماء للشركة حيث أن الشركة تسعى لراحة العاملين بها.
- ازدياد أعداد المتقدمين للتعيين بالشركة نظرا لما تتمتع به الشركة من سمعة طيبة.
- زيادة عدد خريجى المدارس الفنية الصناعية قسم ملابس جاهزة بشكل فنى على أعلى مستوى مهارى مما يساعد على التنافسية بين الشركات.
- فتح وتطوير لسوق العمل بالشركات الصناعية حيث توفير الموارد البشرية بدرجة فنية عالية الجودة.

تم تشكيلها من وزارة البيئة واتحاد الصناعات المصرية

لجنه تنسيقية للتنمية المستدامة

انطلاقا من دور اتحاد الصناعات المصرية فى مساعدة وتقديم الدعم اللازم للقطاعات الصناعية فى مختلف المجالات وإيمانا بأهمية التنمية المستدامة عند القيام بأي مشروعات صناعية وبناءا علي الاتفاق بين كلا من المهندس محمد زكي السويدي رئيس إتحاد الصناعات المصرية والدكتور خالد فهمي وزير البيئة تم تشكيل لجنه تنسيقية مشتركة بين ممثلي وزارة البيئة واتحاد الصناعات المصرية برئاسة الدكتور شريف الجبلي.. وذلك بهدف المساعدة فى إجراءات توافق الصناعة مع الاشتراطات البيئية وتسهيل إجراءات الدعم المقدمة من وزارة البيئة للقطاعات الصناعية المختلفة.

وخلال الاجتماع الأول للجنة صرح الدكتور شريف بان اللجنة تعمل على تنظيم وتيسير التعاون بين اتحاد الصناعات ووزارة البيئة وتسهيل إجراءات التعامل مع المنشآت الصناعية... مؤكدا على أهمية نشر دور اللجنة بين أعضاء الغرف الصناعية المختلفة وان العمل علي دفع الصناعة فى طريق الابتكار والتطوير من خلال تقديم وعرض المشروعات البيئية المعنية بترشيد استهلاك الموارد والإنتاج المستدام من شأنه تعزيز قدرات الصناعة علي التوافق مع البيئة.

ومن جانبه تحدث الدكتور عطوه حسين رئيس قطاع الإدارة البيئية ممثلا عن السيد وزير البيئة فى اللجنة عن أهمية المبادرة، وضرورة الحاجة إلى وضع خريطة صناعية متناسقة فى الفترة المقبلة... مؤكدا أن المصلحة مشتركة بين الصناعة والبيئة وان الهدف واحد وهو تدعيم القاعدة الاقتصادية للدولة مع الحفاظ على مواردها الطبيعية.

وأشار عطوه إلى ضرورة العمل علي اتجاهين متزامنين وهما العمل من خلال إطار استراتيجي يتناول المشكلات والمعوقات الفنية والإدارية التي يتطلب حلها مشاورات على مستوي الوزراء، وثانيا التعامل مع المشكلات الفردية الخاصة بالشركات للحاجة الملحة لحلها سريعا.

وأكد المهندس أحمد كمال عبد المنعم المدير التنفيذي لمكتب الالتزام البيئي ومنسق عام اللجنة على أهمية وضرورة العمل على مساندة المنشآت الصناعية فى التوافق مع البيئة... مشيرا إلى أن اللجنة لها دور كبير فى تحقيق ذلك، وذكر انه من الضروري أن تكون هذه اللجنة بمثابة الجهة التى يلجأ إليها المصنعين للتواصل وتبادل الخبرات.

وأضاف انه سوف يتم العمل خلال الفترة القادمة على عقد اجتماعات مع الغرف الصناعية للتعريف بدور وزارة البيئة، ومناقشة السادة أعضاء الغرف لتحديد المشكلات الملحة التى تواجه كل قطاع، وان مكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة سوف يقوم بالعمل كحلقة وصل بين اللجنة والغرف الصناعية المختلفة.

ضمن فعاليات مبادرة "علشان بكره"

مؤتمر بالتعاون مع "شباب الأعمال" ناقش القطاع الصناعى المصري فى مجال التنمية المستدامة

نظم مكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع الجمعية المصرية لشباب الأعمال مؤتمر "الاستدامة ومسئولية مجتمع الأعمال"، وذلك ضمن فعاليات مبادرة "علشان بكرة" برعاية المهندس إبراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء، وبحضور الدكتورة ليلى اسكندر وزير الدولة لشئون البيئة واللواء عادل لبيب وزير التنمية المحلية والادراية والمهندس منير فخرى عبد النور وزير الصناعة والتجارة والاستثمار، وبحضور كل من المهندس حسام فريد رئيس المؤتمر ورئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال، و الدكتور شريف الجبلى رئيس لجنة التسيير بمكتب الالتزام البيئى إتحاد الصناعات المصرية، والمهندس محمد زكى السويدى رئيس اتحاد الصناعات المصرية، و الأستاذ حلمى ابو العيش رئيس مجلس الادارة الاسبق للجمعية المصرية لشباب الأعمال، و المهندس مروان السماك رئيس مجلس ادارة جمعية رجال اعمال أسكندرية، ومحمود فراج الرئيس التنفيذى لمجموعة شركات كابيتال العربية للتمويل والاستثمار و المهندس احمد كمال المدير التنفيذى لمكتب الالتزام البيئى بإتحاد الصناعات، بالإضافة الى شريف مجدى الجبلى العضو المنتدب بشركة إنارة لإدارة المشروعات.

صرح الدكتور شريف الجبلى رئيس لجنة تسيير مكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة بأن المؤتمر يستهدف دعم القطاع الصناعى المصري فى مجال التنمية المستدامة حيث تدور جلساته حول تنمية ريادية الاعمال فى قطاع البيئة و مستقبل الاستثمار فى قطاع الطاقة والبيئة، بالإضافة الى ورش عمل لعرض مشروعات مطروحة للاستثمار بتنسيق من شركة إنارة لادارة المشروعات وعرض الخدمات الفنية والتمويلية المقدمة من مكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة. ومن جانبه أوضح المهندس أحمد كمال المدير التنفيذى لمكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة ان المكتب يقدم العديد من الخدمات الفنية للقطاع الصناعى فى مجال التنمية المستدامة، كما يقدم دعم مادى فى صورة قروض ميسرة لتمويل شراء معدات صناعية جديدة لتطبيق تكنولوجيات التوافق البيئى وترشيد الطاقة داخل المنشآت وتصل قيمة القرض الى ٣ ملايين جنيه مصرى تسدد على اقساط سنوية خلال فترة تتراوح من سنة حتى خمس سنوات متضمنة سنة سماح ومصاريف ادارية ٢،٥ف عن طريق البنك الاهلى المصرى او البنوك المشاركة... مشيرا الى أن المكتب نجح فى تمويل ١٨٥ منشأة صناعية لتنفيذ تمويل مشروعات بيئية بقيمة ٢١٥ مليون جنيه مصرىو قد شارك المكتب بتقديم قروض ميسرة بأجمالى مبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصرى وشاركت المنشآت الصناعية بباقى المبلغ.

الجدير بالذكر أن قطاع ترشيد الطاقة والطاقة الجديدة والمتجددة والتحول إلى إستخدام وقود انظف فى الصناعه المصريه يعد من اهم الخدمات المقدمه من قبل المكتب وذلك للمساعدة فى رفع كفاءة الصناعة الوطنية وزيادة القدرة التنافسية ومواجهه الإرتفاع فى أسعار الطاقة.

كذلك يقوم مكتب الالتزام البيئى بدور هام فى حل مشكلة المخلفات الالكترونية عن طريق المساعدة فى تقييم حجم المخلفات الالكترونية وايجاد مصادر معلومات و بيانات عن المخلفات الالكترونية، والتوعية بالمخاطر البيئية للمخلفات الالكترونية و خطورتها على الصحة العامة و المجتمع، ونقل التكنولوجيات الحديثة الخاصة بتدوير المخلفات الالكترونية، الى جانب المشاركة بالدراسات الفنية ودراسات الأثر البيئي لمشاريع المخلفات الالكترونية، والمشاركة فى تقديم برامج تدريبية للمجالات المختلفة لنظم ادارة المخلفات الالكترونية، مساعدة منظمات المجتمع المدنى.

وو مستقبل الطاقة الجديدة والمتجددة في الصناعة

تسابق الحكومة المصرية الزمن من أجل إيجاد حلول جديدة لأزمة نقص الغاز المورد للمحطات لحل أزمة انقطاع التيار الكهربائى والخروج من أزمة الوقود وأوضاع الصناعة والإنتاج والاستهلاك والخطط المستقبلية والإمكانيات الموجودة وكيفية تعظيمها بما يزيد من كميات الطاقة التي يتم إنتاجها في ضوء ما تشهده البلد من طلب متزايد على الطاقة والحاجة لزيادة استثمارات فى هذا القطاع الحيوى.

وتعاني مصر أزمة وقود وعجز كبير في الموازنة العامة للدولة دفع الحكومة لاتخاذ قرارات برفع أسعار البنزين والسولار.

وأصدر رئيس الوزراء، المهندس إبراهيم محلب، قرارًا رقم ٣٦٤ لسنة ٢٠١٤ بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للطاقة برئاسته وعضوية وزراء الدفاع والإنتاج الحربي والسياحة والنقل والتجارة والصناعة والاستثمار والتخطيط والتعاون الدولي والبيئة والبترول والإسكان والكهرباء والمالية، ومنذ ذلك الحين بدأت الأنظار تتجه لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، مثل الشمس والرياح، والفحم.

وكانت شركات الإسمنت، كثيفة الاستهلاك للطاقة، قد بدأت في يوليو الماضي، أولى خطواتها للاعتماد على الفحم بديلا للغاز الطبيعي والمازوت في الإنتاج، حيث قرر مجلس الوزراء، في أبريل الماضي إدراج الفحم ضمن منظومة الطاقة في صناعة الإسمنت بمصر والصناعات كثيفة الطاقة، وذلك بعد إجراء الدراسات.

وقال خبراء ومتخصصون فى تصريحات خاصة لمجلة الصناعة والبيئة، ان مستقبل الطاقة أصبح مرهونا بمساهمات واستثمارات القطاع الخاص، كشريك أساسى فى عمليات التنمية، من أجل تدشين مشروعات متخصصة لتوليد الطاقة من مصادر مختلفة فى ظل أزمة الغاز التى تعانى منها معظم المصانع.

فى البداية يؤكد الدكتور إبراهيم المسيري خبير الطاقة، ان أي دولة تنشد التنمية لابد أن يكون لديها طاقة حمل أساسى وطاقة مكملة... مشيرا إلى أنه لم يعد لدينا فى مصر مصادر طاقة، فـ٩٠ف من الطاقة في مصر تعتمد على الغاز الطبيعي.

وأضاف أنه لا توجد دولة في العالم تعتمد على الطاقة الشمسية بصورة كاملة، حتى في الدول التي تتسم بالسطوع أكثر من مصر، كالصين وأمريكا.

وأوضح المسيرى أن الصين تعد ثاني دولة في العالم في احتياطي الفحم وتبني ٢٧ محطة نووية جديدة بجانب ٢٢ محطة أخرى...مؤكدا على أن ألمانيا تعتمد على الفحم كأحد مصادر الطاقة بنسبة ٤٦ف.

وأضاف أنه على الرغم من أهمية التحول إلى الطاقة الشمسية فى مصر، إلا أنه يجب أن تكون طاقة مكملة وليست بديلة، حيث أن عمر محطات الطاقة الشمسية من ١٥ حتى ٢٠ سنة، وبالتالى فلا يمكن الاعتماد عليها بشده فى المصانع... مطالبا بتنويع المصادر والدول فى العصر النووى، واستخدام المساقط المائية، بجانب الفحم والبترول، مشيرا إلى أن مصر بها يورانيوم ولكنه غير مستغل، كما يمكن استخدام الرمال السوداء وتصديرها بالطن.

ومن جانبه اقترح المهندس جورج عياد رئيس مجلس إدارة مجموعة أولاد عياد، رائدة الخدمات البترولية، تعديل استراتيجية الإدارة الحكومية فيما يخص معالجة أزمة نقص الطاقة، حيث أن توقف بعض محطات الغاز الطبيعي لعدم وجود خطط جادة لصيانتها أدى لتضرر ملايين المصريين... مؤكدًا على أن انقطاع التيار الكهربائي وسوء الخدمة المقدمة للمواطن بسبب غياب الرؤية الواقعية لمعالجة نقص الوقود، وأن بعض المسئولين المعنيين يختاروا الحلول المؤقتة عن تغليب المصلحة المستديمة.

وأكد المهندس جورج أن على الدولة عدم الاعتماد على المستثمرين الأجانب وترجيح كفة الامتيازات للمستثمرين المصريين سواء المقيمين أو المهاجرين لأنهم في النهاية سيكونون خائفين على مصالح الوطن بعكس أى مستثمر أجنبي سيكون همه الشاغل هو جني أكبر قدر من الأرباح، وهو حقه بالتأكيد لكنه لن يراعي الأبعاد الاجتماعية والظروف الاقتصادية الطاحنة التى تعصف بغالبية الشعب المصري.

وطالب بضرورة توفير المتطلبات اللازمة لتأمين استخدام الطاقة الشمسية والتوسع فيها، في ظل التوجه العالمي للطاقة النظيفة لأنها هى الأمان في الحاضر والمستقبل أيضًا، وطالب على ضرورة فتح خطوط للتواصل بين وزارات الطاقة والكهرباء العربية لتوفير احتياجاتها لبعضها البعض ولتكون بديلا عن لجوء مصر لاستيراد الغاز الطبيعي من العدو الصهيوني.

خبراء يؤكدون حتمية دخول العصر النووى و الطاقه الشمسية مكمل و ليس بديل

بينما يؤكد محسن عادل نائبً رئيس مجلس علماء مصر لشئون الاقتصاد والاستثمار أن هناك فجوة ما بين الطاقة المنتجة والاستهلاك، وأن هذه الفجوة مرشحة للتزايد فى الفترة المقبلة إذا لم تتوافر بدائل سريعة، لمواجهة زيادة الاستهلاك، أو الطلب على الطاقة، خاصة مع خطط زيادة معدل التنمية الاقتصادية، والتى تستلزم زيادة مماثلة فى كميات الطاقة المتاحة...موضحا أن استخدام الطاقة الشمسية فى توليد الكهرباء يمثل حلا مثاليًا وسريعًا، لمواجهة أزمة نقص امدادات الكهرباء، وذلك لأن إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية لا يحتاج إلى بنية أساسية معقدة، أو شبكات توزيع ونقل، فقط يحتاج إلى أرض فضاء، وما أكثر الأراضى الصحراوية فى مصر، وتركيب أية محطة شمسية يمكن أن يتم خلال فترة زمنية وجيزة، بينما المحطة التقليدية تحتاج على الأقل من ٣ إلى ٤ سنوات لتدخل الخدمة، كما أن فتح الاستثمار أمام القطاع الخاص فى هذا القطاع يجعل الحكومة قادرة على توفير احتياجات الدولة من الكهرباء، دون تحمل أي أعباء، بل وأن هذا سيوفر على الحكومة كثيرًا من العملات الصعبة، التى يتم استيراد الوقود بها، كالغاز أو المازوت أو السولار المستخدم فى محطات التوليد.

خلال ورشة عمل الالتزام البيئى ومركز معلومات مجلس الوزراء

الحكومة تولى اهتمام خاص بمنظومة الطاقة المتجددة وبالاخص الطاقة الشمسية

استمرارا لسعي اتحاد الصناعات المصرية من خلال مكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة لخدمة القطاع الصناعى المصري، عقد مكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة بالتعاون بين وحدة ترشيد الطاقة بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ومشروع المساعدة الفنية لدعم واصلاح قطاع الطاقة الممول من الاتحاد الاوروبى، ورشة عمل أنظمة الطاقة الشمسية الحرارية فى المجالات المختلفة.

وتهدف ورشة العمل إلى تطوير وتحسين أنظمة الطاقة الشمسية فى السوق المصرية، ووضع توصيات وخطة عمل مستقبلية لدعم وتطوير الاستخدام فى القطاعات المختلفة، وذلك حرصًا على المشاركة بدور فعال فى حل مشكلة الطاقة بإيجاد حلول بديلة من الطاقة الجديدة والمتجددة، وتقديم الدعم للمصنعين المصريين، وإتاحة فرص عمل جديدة فى مجالات الطاقة الشمسية.

كشف الدكتور شريف بدر رئيس مركز المعلومات بمجلس الوزراء، عن إعداد مذكرة بمشروع قرار بشأن تشجيع تطبيقات الطاقة الشمسية في مشروعات الإسكان؛ للعرض على وزير الإسكان بهدف إقرارها .

وقال بدر- في كلمته التي ألقتها نيابة عنه الدكتورة أنهار حجازي رئيس وحدة الطاقة بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، خلال ورشة العمل.

وأوضحت حجازي أنه تمت المشاركة فى مشروع دعم اصلاح سياسيات الطاقة والممول من دول الاتحاد الاوربى والتى تشارك فيه مصر من خلال وزراتى البترول والطاقة والكهرباء ووحدة ترشيد الطاقة بمركز معلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء .

ونوهت إلى إعداد إستراتيجية متعلقة بتوفير الطاقة حتى عام ٢٠٣٥ مشيرة الى انه امر يعد حيويا خاصة وان مصر حاليا تواجة أزمة فى توفير الطاقة وأنماط الاستهلاك موضحة ان هذه الاستراتيجية تعمل على تحسين وترشيد استهلاك الطاقة .

ودعت وزارة البترول وباقي الجهات المعنية مثل الاسكان والنقل والصناعة الى انشاء جهاز لتنظيم الغاز اسوة بما هو موجود حاليا بجهاز تنظيم الكهرباء .

وأشارت إلى تشجيع الحكومة الجديدة برئاسة ابراهيم محلب لاستخدام الطاقة الشمسية الحرارية فى العديد من المجالات الحيوية فى مصر،منوهه بان الحكومة تولى اهتمام خاص بمنظومة الطاقة المتجددة وبالاخص الطاقة الشمسية لتعميمها فى المصانع والمساكن وجميع المنشأت.

ونوهت بأن معدات الطاقة المتجددة وانخفاض أسعارها عن السابق أصبح يمهد الطريق أمام الحكومة لتطبيق النظم الخاصة بالطاقة المتجددة.

"الالتزام البيئى"

٣ مليون جنيه قروض ميسرة لتوفيق أوضاع مصانع الطباعة والتغليف البيئية

وقع المهندس خالد عبده رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الطباعة والتغليف باتحاد الصناعات المصرية والمهندس أحمد كمال المدير التنفيذى لمكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة بروتوكول تعاون لمساعدة المطابع على توفيق أوضاعها مع القوانين البيئية والارتقاء بهذه الصناعة وفق المعايير العالمية حتى تستطيع المنافسة فى الأسواق الأجنبية.

أكد المهندس أحمد كمال أن البروتوكول يتيح للمطابع ومصانع التغليف من أعضاء الغرفة الحصول من خلال مكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة على قرض ميسر يصل الى ٣ مليون جنية للمصنع الواحد لتطوير المعدات والأجهزة المستخدمة فى الطباعة والتغليف لتعمل وفق المعايير البيئية العالمية المستخدمة فى الدول الصناعية الكبرى... مشيرا إلى أن القروض التى يوفرها مكتب الالتزام البيئى تقدم للمطابع بدون فوائد وبمقابل مصروفات إدارية فقط تقدر ب٢,٥ ٪وبالتقسيط على ٥ سنوات متضمنة فترة سماح لمدة عام على أن يستخدم القرض فى شراء أجهزة ومعدات متطورة تعمل بتكنولوجيا صديقه للبيئة ومتوافقة مع المعايير العالمية. وأشار كمال إلى أن التكنولوجيا الحديثة المستخدمة فى الطباعة من شأنها تطوير المنتج ورفع كفاءته علاوة على التوفير فى التكلفة نتيجة الخفض فى استهلاك المواد الخام المستخدمة والترشيد فى استهلاك الطاقة وإعادة تدوير المخلفات بحيث يتم الاستفادة منها كمنتج جديد عالى الجودة ...

موضحا أن رأس المال المدفوع فى مثل هذه الأجهزة يتم استرجاعه فى غضون ٥ سنوات فقط .

ومن جانبه أكد المهندس خالد عبده رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الطباعة والتغليف أن صناعة الطباعة فى مصر تواجه العديد من التحديات فى مقدمتها التمويل اللازم لشراء الأجهزة الحديثة فى هذا المجال حتى تتناسب مع متطلبات السوق المحلى والخارجى... مشيرا إلى أن الغرفة تضم ٥٠٠٠ مطبعة وان هذا البروتوكول يستهدف تطوير وتحديث مائة مطبعة بحيث تتوافق مع المعايير البيئية العالمية حتى تعود الطباعه المصريه لريادتها فى السوق العربى والعالمى .

وأشار المهندس نديم الياس نائب رئيس الغرفة إلى سعى الغرفة لاستفادة أعضائهما من الخدمات والدعم المتاح... مؤكدا على أهمية تكاتف جميع العاملين بقطاع الطباعة للنهوض بصناعة الطباعة المصرية.

٢٢ مليون جنيه
لتوفيق أوضاع ١٢ مصنعا بالبحيرة والغربية

على مدار ثلاثة أيام شارك مكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية بالندوات التى تنظمتها الوكالة الكندية للتنمية بالتعاون مع المركز المصري لتنمية المشروعات، ونقطة التجارة الدولية، والصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظتى البحيرة والغربية للترويج لمشروعات التنمية المستدامة فى محافظات الدلتا بمشاركة عدد كبير من ممثلى المنشآت الصناعية بمختلف القطاعات

أكد الدكتور شريف الجبلي، رئيس لجنة تسيير مكتب الالتزام البيئى والتنمية ، أن المكتب يمول معدات صناعية جديدة لتطبيق تكنولوجيات التوافق البيئى وترشيد الطاقة وتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة داخل المنشآت، حيث تصل قيمة القرض إلى ٣ مليون جنيه مصري تسدد على أقساط سنوية خلال فترة تتراوح من سنة حتى خمس سنوات متضمنة سنة واحدة سماح ومصاريف إدارية سنوية ٢,٥ف عن طريق البنك الأهلي المصري أو البنوك المشاركة ... مشيرا إلى أنه تم تنفيذ ١٢ مشروع توافق بيئى وترشيد طاقة بقيمة ٢٢ مليون جنيه وبلغ العائد الاقتصادى ٤,٥ مليون جنيه سنوى بجانب العائد البيئى و الاجتماعى وأوضح المهندس أحمد كمال عبد المنعم المدير التنفيذى لمكتب الالتزام البيئى والتنمية المستدامة بأنه تم خلال الزيارات التى قام بها المكتب بالمحافظات تنفيذ عدة لقاءات للتوعية على تطبيقات المسئولية الاجتماعية بالمنشآت الصناعية، حيث يعمل المكتب على تشجيع الشركات بأن يكون دورهم أكثر فاعلية وأن يكون لكل شركة سياستها الخاصة بها فى مجال المسئولية المجتمعية وأن تتميز مبادراتها بالاستدامة مما سينعكس بشكل ايجابي على المجتمع والشركة معا، على أن تقدم للمجتمع خدمات فى نطاق تخصصها.

كذلك فان الأولوية الأولى هى العاملين بالشركة، وذلك من خلال تقديم أجور عادلة تضمن لهم حياة كريمة، وتوفير جو عمل آمن وصحى ومراعاة مبادئ السلامة والصحة المهنية داخل الشركة، مما سيضمن ولاء العاملين وإحساسهم بالانتماء والفخر، وتعد حماية البيئة وتوفير الطاقة من مبادئ المسئولية الاجتماعية، حيث نجح المكتب فى مساعدة عدد من المنشآت الصناعية لتنفيذ مبادرات المسئولية الاجتماعية من خلال مشروعات التنمية المستدامة، وبحث إمكانية توليد الطاقة من المخلفات بديلا لأستخدام الغاز فى مصانع الطوب .

وأضاف كمال أن الشركات الصناعية تلعب دورا مهما فى تنمية المجتمعات المحيطة بها وحل العديد من المشكلات التى تواجهها...موضحا أن هناك العديد من قصص النجاح و النماذج المشرفة فى شركات قامت بمسئوليتها المجتمعية وساهمت بشكل ايجابى على تنمية مجتمعاتها صحيا وبيئيا وتعليميا واجتماعيا إلى جانب تحسين الظروف المعيشية للعاملين وأسرهم.

وأشار كمال أن المسئولية المجتمعية عملية متصلة تبدأ من تشغيل العمال فى بيئة عمل آمنة وبأجور عادلة، وكذلك تراعى العملية الإنتاجية البعد البيئى، كل هذا سيترتب عليه نجاح الشركة تحقيق عائد اقتصادي.

أبرزها "حديد المصريين" و"سيديك" و"مبادرة قمح بلدنا"
الشركات تتوسع في مبادرات المسئولية المجتمعية

سارة قنديل

على الرغم من أن مفهوم " المسئولية المجتمعية للشركات " بات يظهر في الآونة الأخيرة وبشدة على الساحة، إلا أن هناك بعض الشركات تقوم ببعض الممارسات المُوصى بها بشكل بديهي وغير رسمي، وربما تكون هذه الشركات على غير دراية بالمصطلح لكن بشكل طبيعي يمتلك معظمها نهجا مسئولا نحو الأعمال عندما يتعلق الأمر بالبحث عن موظفيها والحفاظ على علاقة جيدة فى مجتمعها ومع شركائها فى العمل.

يعود تطبيق " المسئولية المجتمعية للشركات" بالنفع ليس فقط على عمل الشركات وإنما على المجتمع ككل انطلاقا من أن استدامة المجتمعات يتدخلان ويرتبطان ببعضهما البعض بشكل مباشر، كما تساهم المسئولية المجتمعية فى إتاحة فرص العمل وممارساته لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق فوائد على المدى الطويل، وكذلك زيادة القدرة التنافسية.

كما تساهم تطبيق " المسئولية المجتمعية للشركات" فى تنمية قدرات الموظفين فى أي شركة أو مؤسسة ، واكتساب منظور جديد للعمل، وخلق إدارة أكثر تنظيما، بالإضافة إلى دمج الأخلاقيات والقيم الشخصية الحالية مع ممارسات العمل اليومية.

يتضمن تطبيق المسئولية المجتمعية إدارة العمل بطريقة تعزز المساهمة الإيجابية للمجتمع وتقلل التأثير السلبى على الأشخاص والبيئة إلى الحد الأدنى، بالإضافة إلى عمل مبادرات تطوعية تتجاوز حد المتطلبات القانونية والالتزامات التعاقدية، وتطبيق أنشطة تعود بالنفع على الموظفين والمجتمع والنفع.

وتستعرض الصناعة والبيئة عدد من تجارب بعض الشركات التى طبقت هذا المفهوم فى السطور التالية.

حديد المصريين

شركة حديد المصريين والتي يمثلها رجل الأعمال أحمد أبو هشيمه رئيس مجلس الإدارة يؤكد أن تطبيق المسئولية المجتمعية للشركات أمر هام للغاية للعاملين بالشركات والبيئة المحيطة والمجتمع ككل، مؤكدا على ضرورة أن تتحمل الشركات المسئولية المجتمعية تجاه الوطن والعمل على تحقيق التنمية المستدامة له، قائلا "أن قائلاً "دي تجارة رابحة مع ربنا ١٠٠ف وعن تجربة".

وأشار "أبو هشيمه" إلى أن شركته ستبدأ في تدشين تكنولوجيا جديدة في صناعة الحديد، تمنع خروج الإنبعاثات خلال مراحل الإنتاج بما يساهم فى الحفاظ على البيئة... موضحا أن هذه التكنولوجيا سيتم تطبيقها فى مصنعى بنى سويف والسخنه باستثمارات ٢٥٠مليون جنية.

وأوضح أبو هشيمه أنه سيتم بدء العمل بهذه التكنولوجيا بداية من شهر يوليو لعام ٢٠١٥، مشيرا إلى أن التكنولوجيا الجديدة تعمل على إنتاج الحديد المسلح من "السكراب" فى مرحلة واحدة وبدون إنبعاثات ملوثة للبيئة.

مبادرة لإعمار القرى الأكثر احتياجا في الصعيد

ويقول أبو هشيمه أن مجموعة حديد المصريين وقعت بروتوكول تعاون موسع مع جمعية الأورمان لتطوير ٢٠ قرية بصعيد مصر بإجمالي مبلغ ٤٠ مليون جنيه، بدأت المجموعة في أعمال تطوير قرية مهدي الأخرم ببني سويف وسلمتها يوم ٢٠ يوليو ٢٠١٤ بعد القيام بإعادة اعمار عدد (٦٠) منزلا بتكلفة حوالى مليون و٧٠٠ ألف جنية مصرى والتى تشمل (التعريش - الدهانات الداخلية و الخارجية - أبواب وشبابيك - محارة - حمامات - لياسة أسمنتية)، بالإضافة إلى عمل وصلات مياه لعدد (١٢) منزلا وعمل وصلات كهرباء لعدد (١٩) منزلا، كما تم توزيع عدد (٤١) مشروع تنموى متمثل فى رأس ماشية لعدد (٤١) أسرة من الغير قادرين من أهالى القرية، ليدر دخلا ثابتا على هؤلاء الأسر كما يتم توفير التغذية الشهرية والتأمين البيطرى، هذا إلى جانب أعمال الاعمار التي تمت في ٥٠ منزلا بقريتي الغرقد وأبو صالح وشملت أعمال التعريش، توصيلات المياه والكهرباء، الدهانات الداخلية والخارجية، تركيب أبواب وشبابيك وتوزيع ١٠٠ رأس ماشية ووثائق تأمينية مستديمة قدرها ٤٠٠ جنيه شهرياً.

وأشار إلى أن مبادرة إعادة إعمار القرى الأكثر احتياجا في صعيد مصر تمثل محور جوهري في ملف الخدمة المجتمعية وتطلعات الدولة للتنمية بشكل عام، حيث ساهمت المبادرة في توفير أساسيات الحياة الكريمة لأهالي القرى التي شملتهم بعملية إعادة الإعمار وذلك بعدما أعيد بناء منازلهم بشكل آدمي وتوفير الخدمات الخاصة بتوصيل الكهرباء والمياه وخاصة الأسقف التي تقيهم المطر والأبواب والشبابيك التي تقيهم البرد وفي نفس الوقت وفرت للأسر التي لا يتوفر لها مصدر رزق مشاريع تنموية.

الجدير بالذكر أن مجموعة حديد المصريين تأسست عام ٢٠١٠، وتعمل بفلسفة الإنتاج الآمن والجودة العالية للمنتجات التي تتطابق مع المقاييس المحلية والعالمية، وذلك باستخدام أحدث تكنولوجيا صديقة للبيئة مع مراعاة الحفاظ علي الموارد على المدى الطويل، حيث تتكون مجموعة حديد المصريين من ثلاث شركات كبرى وهي شركة بورسعيد الوطنية للصلب، وشركة آي آي سي لإدارة مصانع الصلب وشركة حديد المصريين لتجارة مواد البناء.

سيدبك.. و١٥ مليون لإدخال تكنولوجيا حديثة

ويقول المهندس أحمد محمد حلمى، رئيس مجلس إدارة شركة " سيدى كرير للبتروكيماويات (سيدبك) ، أن الشركة اتجهت لتطبيق المسئولية المجتمعية منذ بداية عملها، وذلك من خلال الاهتمام بالبيئة والمجتمع المحيط، وإيجاد فرص عمل للشباب داخل الشركة ورصف الطرق وتوفير الإضاءة المطلوبة فى الطرق والأماكن المحيطة بالشركة.

وأضاف "حلمى"أن الشركة بدأت بعدد من المشروعات الصغيرة فى البداية منها المشاركة فى بناء وتطوير وتنمية عدد من المدارس والمستشفيات، بالإضافة إلى مشاركة الجمعيات الأهلية فى الأعمال الخيرية والمشروعات المجتمعية التى تعود بالنفع على المجتمع والبيئة المحيطة بالشركة.

وفيما يتعلق بمشروعات المسئولية المجتمعية داخل الشركة، أوضح "حلمى" أن الشركة تعمل حاليا على تنفيذ مشروع يهدف إلى إعادة تدوير المياه الناتجة من الصناعة وعدم صرفها على المصارف المائية... مشيرا إلى أن ذلك سيساهم فى تقليل نسبة المياه التى تستخدمها الشركة وبالتالى سيتم الحفاظ على الموارد المائية.

وتابع "حلمى "أن نتائج هذا المشروع ستعود بالنفع الاقتصادي على الشركة ذاتها كما أنها ستعود بالنفع الاجتماعي على المجتمع والبيئة المحيطة... موضحا أن هذا المشروع سيتم الانتهاء منه خلال عامان تقريبا وسيبدأ فى التطبيق.

وأشار "حلمى" إلى أنه سيتم تنفيذ المشروع من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة بتكلفة ١٥ مليون دولار... مؤكدا على أن الشركة فى الوقت الحالى ليست مخالفة للمعايير البيئية ولكنها تسعى لتطبيق التكنولوجيا الحديثة بشكل دائما لمواكبة التطور العلمى والصناعى على مستوى العالم .

وأوضح حلمى أن المشروع الثانى الذى تنفذه الشركة فى الوقت الحالى هو مشروع "استرجاع غاز ثانى أكسيد الكربون"، والذى ينتج من الصناعة ويخرج إلى الهواء، ويهدف المشروع إلى تعظيم الاستفادة البيئية منه، ويتم تحويله إلى سوائل تستخدم فى الصناعات الأخرى مثل المياه الغازية وغيرها. ومن جانبها أكدت علا لطفى مدير العلاقات الحكومية والخارجية مصر والمشرق بشركة موندليز مصر على أهمية تطبيق " المسئولية المجتمعية للشركات ، مشيرة إلى أن الشركة كانت تشارك فى البداية فى عدد من الأعمال الخيرية المتقطعة مثل التعاون مع دور الأيتام أو الجمعيات الخيرية، إلا أنها فضلت البحث عن مشروع مستدام.

وأضافت أن الشركة اتجهت فى سبيل تطبيق " المسئولية المجتمعية بالشركة"، إلى تنفيذ مشروع لزيادة إنتاجية القمح بقيمة ١٥ف فى خمس محافظات، وتم الاعلان عن مبادرة "قمح ولادنا"، والتي يتم تنفيذها بالتعاون بين وزارة الزراعة وشركة موندليز مصر، وهيئة كير الدولية بمصر.

وأشارت "لطفى" إلى أن الشركة بدأت فى تنفيذ المشروع منذ أواخر عام ٢٠١٣ ويستمر لمدة ثلاث سنوات متتالية، فى محافظات الأقصر، أسوان، المنيا، سوهاج و البحيرة.

وأوضحت "لطفى"، أن الشركة سعت إلى شرح طريقة الزراعة بالتسطير للفلاحين بعدما كانوا يتبعون طريقة تعتمد على بدر كميات كبيرة من البذور، مما يؤدى إلى إهدار الموارد والبذور، بالإضافة إلى مواجهتهم عدد من المشكلات الزراعية منها جفاف الجذور وغيرها.

وتابعت أنه تم عمل ١٠ حقول استرشادية للفلاحين، لتوعيتهم بالتكنيك الجديد والتكنولوجيات الجديدة للزراعة... مشيرة إلى أنه تم تنفيذ الحقول الاسترشادية غلى الطرق الرئيسية حتى تجذب أكبر عدد من الفلاحين والمزارعين لرؤيتها وتنفيذها فى أراضيهم، لنشر الطريقة الجديدة فى الزراعة، حيث تم عقد عدد من اللقاءات مع الفلاحين لشرح فوائد طريقة الزراعة بالتسطير .

وأوضحت "لطفى" أن المشروع كان يواجه مشاكل فى البداية أهمها مقاومة المزارعين ورفضهم لتطبيق المشروع، إلا أنهم مع الوقت استجابوا للطريقة الجديدة فى الزراعة.

وأشارت إلى أن خطة المشروع كان الهدف منها تحقيق نسبة نمو فى العام الأول ٣ف، والعام الثانى ٧ف، والعام الثالث ٥ف، أي إجمالي ١٥ف على مدار الثلاث سنوات التى سيتم تنفيذ المشروع خلالهم وبتكلفة حوالى ٥ مليون جنيه... موضحة أن الشركة ستسعى لتعميم المشروع فى باقى المحافظات خلال الفترة القادمة، أو عرض المشروع على رئيس الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ليتبنوه.

بمشاركة مكتب الالتزام البيئى:

ورشة عمل لرفع الكفاءة الإنتاجية للصناعات النسيجية

نظم مكتب الالتزام البيئى والتنميه المستدامه باتحاد الصناعات المصريه ورشة عمل تحت عنوان "رفع الكفاءة الانتاجيه لمراحل الصباغه والتجهيز" وذلك بالتعاون مع غرفة الصناعات النسيجيه والحمله القوميه للنهوض بالصناعات النسيجية، بمشاركة نخبه من العلماء والباحثين المتخصصين فى مجال الصباغة والتجهيز.

صرح الدكتور شريف الجبلى رئيس لجنة تسيير المكتب بان هذه الورشه تأتى فى اطار الخطه الاستراتيجيه لاتحاد الصناعات المصريه ومكتب الالتزام البيئى للاهتمام بمشكلات القطاعات الصناعيه المختلفه ومن اهمها قطاع الصناعات النسيجيه بل وتقديم الحلول العمليه لتلك المشكلات مما يساعد القطاع الصناعى المصرى على امتلاك قدرات تنافسيه تسهل له اقتحام الاسواق الدوليه برفع مستوى الجوده لمنتجاته وزيادة الطلب عليها مما يعنى زيادة القيمه الاقتصاديه للقطاع نتيجة زيادة التصدير.

أشار الدكتور على حبيش رئيس الحمله القوميه للنهوض بالصناعات النسيجية إلى أن التواصل والتعاون بين الجهات البحثيه والمشروعات القوميه والهيئات الممثله للصناعه والصناع هى النواه الرئيسيه لانجاح اى مجهودات ترمى بالاساس لتحقيق التطوير والتنميه فى شتى مناحى الحياه وبالاخص النشاط الصناعى متمثلا فى صناعة الغزل والنسيج ولما كانت مراحل التجهيز النهائى هى واجهة المنتجات النسيجيه وصاحبة اكتر المشكلات والعقبات فى نمو القيم التنافسيه للقطاع فكان لابد من تضافر كل الاطراف المعنيه لتوصيف المشكلات وايجاد حلول عمليه لها وهو ما بدا يتحقق باقامة مثل هذة الورش.

وأوضح المهندس احمد كمال المدير التنفيذى لمكتب الإلتزام البيئى بأن المكتب تبنى فكرة بناء القدرات لكل المستويات العامله بالقطاع الصناعى بدأ من العماله ووصولا لمستوى الاداره العليا مرورا بالمستويات الفنيه المختلفه وذلك لأنها أهم السبل المنطقية لرفع مستوى المجتمع الصناعى ككل.

واضاف الدكتور مهندس شريف حمدى منسق قطاع الصناعات النسيجيه بمكتب الإلتزام البيئى ان اختيار موضوع الورشه يرتكز بالاساس على رفع كفاءة مراحل الصباغة والتجهيز حيث انها المحدد الرئيسى لمستوى جودة المنتج لما يميزها من تعدد المشكلات التقنيه التى تحتاج حلول عمليه وسريعه ، بالإضافة الى ان مراحل المعالجات الرطبه هى المسبب الرئيسى للتلوث البيئى الناتج من انشطة قطاع الصناعات النسيجيه.

وأشار خالد البحيرى المدير العام لغرفة الصناعات النسيجية بأن الغرفة على استعداد تام لتبنى مثل هذة اللقاءات وغيرها من الدورات التدريبيه والمؤتمرات طالما ان يكون النجاح حليفها ايماناً بان هذا هو احد ادوار الغرفه الحقيقى تجاه الصناعه والصناع لرفع الوعى واضافة قيم تنافسيه تضمن لهم الاستمرار فى الاسواق وخصوصا العالميه.

خبرة هندية لتنمية مهارات الابتكار وتطوير الصناعات المصرية

اعلن المهندس احمد كمال مدير مكتب الإلتزام البيئى والتنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية عن تنظيم عدد من الدورات التدريبية لتنمية مهارات الابتكار لدى العاملين فى مختلف القطاعات الصناعية بالتعاون مع اتحاد الصناعات الهندية وهيئة المعونة الألمانية GIZ... موضحا أن الهدف من الدورات التدريبية هو الاستفادة من الخبرة الهندية فى تنمية وتطوير الصناعات المصرية بما يتفق مع معايير ومتطلبات الاسواق العالمية وفى نفس الوقت التعرف على الاساليب الحديثة فى مواجهة المشاكل والتحديات التى تواجة الصناعة والعمل على رفع كفاءة المنتج المصرى بما يمكنه من المنافسة فى الاسواق العالمية علاوة على التعرف على الفرص المتاحة امام الصناعة المصرية لتحقيق الاسواق المستدامة.

من جانبه أكد ساشين جوشيه ممثل اتحاد الصناعات الهندى ان لديهم فى الهند وحدة مماثلة لمكتب الإلتزام البيئى تتولى دعم وتنفيذ برامج التنمية المستدامة وان هذه البرامج تم تطبيقها فى اتحاد الصناعات الهندى وساهمت بشكل كبير فى مساعدة الشركات على التغلب على المشاكل التى تظهر نتيجة التغيرات فى اذواق واحتياجات المستهلكين... معربا عن تمنيه نجاح تلك البرامج التى تنقل الخبرة الهندية من أجل مساعدة القطاع الصناعى فى مصر على التغلب على التحديات والمشاكل التى تواجهه حالياً.

وأوضح برنهارد روكيمبر ممثل هيئة المعونة الألمانية أنه نظراً لكم التحديات التى يواجهها القطاع الصناعى فى مصر فى هذه الأيام فقد يكون هذا البرنامج مبادرة لمساعدتهم على التغلب على تلك التحديات..

التنمية من منظور الاستدامة.. التنمية الخضراء

المهندس احمد كمال
المدير التنفيذي
مكتب الالتزام البيئى و التنمية المستدامة

لعل المفهوم السائد للتنمية - والذى يشير الى الإدارة الجيدة لكافة موارد البيئة والمحافظة عليها واستثمارها الى أقصى حد ممكن دون تدميرها أو القضاء عليها- يقودنا الى استيعاب عملية انتقال البيئة أو المجتمع أو الدولة من وضع اقتصادي واجتماعي وثقافي معين الى وضع أكثر رقيا وتطورا، وقد يظهر هذا عادة فى تطور مستوى الخدمات وفى إنتاج وفير بمستوى متقدم من الجودة، علما بأن طبيعة عملية التنمية تختلف من دولة الى أخرى تبعا لقوة الاقتصاد وتعدد الموارد والأرصدة واحتياجات الأموال وغيرها، وقد يؤثر هذا سلبا أو إيجابا على عملية التنمية واستمرارها.

وإذا نظرنا بعين فاحصة لأهمية الاستمرار أو التواصل أو بمعنى أدق الاستدامة الخاصة بالتنمية نجدها تشير الى قيمة أخلاقية فى غاية الأهمية ألا وهى " المساواة بين الأجيال ".

ولتحقيق وتعزيز التنمية المستدامة والتى من شأنها أن تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية، لابد من إيجاد تكنولوجيا متطورة تدعم التنافسية المصرية على الصعيد العالمى، فالتكنولوجيا التى تستخدمها الصناعات والمتوافقة مع البيئة أصبحت توجه عام للدولة، فهى تسعى الى تحفيز عجلات النمو والتحول على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل، إن التركيز على استدامة التنمية يعزز لدينا الإبداع والتقنية الحديثة وإحداث تنمية مستدامة تتناسب مع الوضع البيئى لتصبح " التنمية الخضراء ".

إن العلاقة بين التنمية والبيئة علاقة وثيقة لا تقتصر على الاستهلاك أو الإنتاج فقط، وإنما تتعدى ذلك إلى إعادة توزيع الدخل، ونعلم أيضا أنه كلما ازدادت معدلات التنمية ازدادت معه المشاكل البيئية، ولتحقيق تنمية مستدامة لابد من تشجيع العمل بمبدأ الاقتصاد الأخضر أو التنمية الخضراء وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للصناعة المصرية، وتحسين الوضع البيئى والاجتماعي.